

أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، أملين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.

سلسلة اجتماعات الخبراء " ب "
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟

إعداد
د. أحمد الكواز

يونيو 2006

العدد رقم (20)

ISBN: 99906 - 80 - 14 - 0
Depository Number: 2006/302

المحتويات

7	تقديم
9	1. المقدمة
10	2. الإطار النظري للفكر التنموي والبلدان النامية
15	3. البلدان العربية ومحاولات التنمية بعد الاستقلال
17	4. دور الدولة في الحياة الاقتصادية
19	5. التجربة الكورية الجنوبية ودور الدولة : مثال من آسيا
22	6. التجربة المصرية ودور الدولة: مثال من الوطن العربي
26	7. نتائج ملخصة في دور الدولة في النشاط الاقتصادي : كوريا ، ومصر
27	8. التجربة العراقية ودور الدولة : مثال آخر من الوطن العربي
30	9. الخصخصة
33	10. آليات النمو
39	11. مصادر النمو
40	12. أداء جهاز الخدمة المدنية
41	13. البطالة
41	14. السياسات الصناعية
42	15. البنية الاقتصادية للأعمال
42	16. التراخي في بناء راس المال البشري
43	17. قوانين محاربة الاحتكار
43	18. الخلاصة
45	19. ملخص لمناقشات المشاركين
49	المراجع

تقديم

بعد عقود عديدة من جهود النمو والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا تزال الدول العربية تحاول إصلاح العديد من مواطن الخلل الاقتصادي والاجتماعي سواء على مستوى تعزيز معدلات النمو، أو التنمية القطاعية المتوازنة، أو إصلاح الموازنة العامة للدولة، أو ميزان المدفوعات، أو أسواق العمل، وإعادة هيكلة المؤسسات، وغيرها من مواطن الخلل.

وقد حققت بعض البلدان العربية إنجازات ملحوظة على مستوى معدلات النمو، رغم التقلبات في هذه المعدلات، بالإضافة إلى إنشاء بنية تحتية في مجال الموانئ، والمطارات، والطرق، وشبكات الكهرباء والماء خاصة في المناطق الحضرية، إلا أن هذه الإنجازات تظل أقل من المتوقع من حيث عدم تمكنها في معالجة استيعاب العاطلين عن العمل في بعض البلدان العربية، وتنويع مصادر الدخل، والتعامل مع الصدمات الخارجية بالإمكانات المحلية، وإيجاد المؤسسات الملائمة الداعمة للنمو والتنمية المستدامة.

لفرض التعرف فيما إذا أضعفت البلدان العربية، أو بعض منها، فرصاً تنموية في الفترات السابقة ولغاية الآن، خاصة بعد فترات استقلالها السياسي، فمن الممكن مقارنة أداء هذه البلدان مع تلك المصنعة حديثاً مثل دول شرق آسيا التي بدأت جهودها التنموية مع أو بعد العديد من الدول العربية، حيث تعتبر الفجوة ما بين أداء هاتين المجموعتين من الدول كمؤشر تقريبي للفرص الاقتصادية الضائعة.

ويمكن الإشارة إلى أهم الأسباب التي توفرت لدى الدول المصنعة، والتي أدت إلى وجود تلك الفجوة بين هاتين المجموعتين من الدول (مع عدم إهمال الأسباب والبيئة الخارجية)، وهي: أولاً: توفر الشروط المسبقة للنمو إلى حد بعيد، وذلك قياساً بتجارب أغلب الدول العربية. ويأتي على رأس هذه الشروط المؤسسات الملائمة واللازمة لتعزيز النمو والتنمية مثل استقلالية السلطات، لا سيما القضائية وتوفر القوانين الملائمة لمحاربة الاحتكار، واستقلالية الاقتصاديين والفنيين والجهاز الحكومي عن الضغوط السياسية، وضغوط القطاع الخاص. ثانياً: وجود تصور مسبق للآليات الوظيفية للنمو من حيث تتفاعل السياسات الاقتصادية (الأساسية، والاختيارية) مع متطلبات التنافسية، ومع آليات توزيع الدخل، ومع المؤسسات، والإنتاجية، ووجود قدرات مرنة جداً للتأقلم مع الصدمات الخارجية. ثالثاً: الاهتمام بالقطاع الزراعي الأمر الذي أدى إلى ارتفاع الدخل، والإنتاجية في المناطق الريفية في الدول المصنعة حديثاً بنسب أكبر من بقية المناطق.

رابعاً: التدخل الحكومي الرشيد في مجال إصلاح فشل الأسواق سواء من خلال الخطط الاقتصادية، أو نظم الحوافز القائمة على تعزيز المنافسة، وتوفير المعلومات، وتشجيع الصادرات، وخلق علاقات من التكامل ما بين أنشطة القطاع الخاص والعام بدلاً من علاقات الاستبعاد. وأخيراً وليس آخراً فإن السبب الخامس يتمثل في عدم إهمال قضية التفاوت في الدخل وما بين التنمية الحضرية والريفية، ودعم المنشآت الصغيرة والكبيرة، والاهتمام بالتعليم، بالإضافة إلى تطوير شبكات الأمان الاجتماعي.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط

1. المقدمة

انتهجت الدول المختلفة تاريخياً أطروحات العديد من المدارس الاقتصادية لإدارة اقتصاداتها. بدءاً من المدرسة الطبيعية، والتجارية، وحرية الأسواق، والتدخل الحكومي، ثم العودة لآليات السوق. وقد تفاوتت دور الدولة من التدخل الكبير، إلى التدخل المتواضع، إلا أن هذا الدور كان حاضراً في كافة التجارب. كما تفاوتت التجارب التنموية التاريخية حسب الظروف الدولية المحيطة. فالتجربة البريطانية اعتمدت على آلية بفعل سيطرتها على الأسواق العالمية وبفعل قدراتها التنافسية باعتبارها أول دولة صناعية في العصر الحديث. إلا أن تجارب ألمانيا والولايات المتحدة لم تخطو خطى التجربة البريطانية لحاجتها للحماية ضد المنتجات البريطانية.

وحديثاً تفاوتت التجارب الاقتصادية، أيضاً. فالبلدان المصنعة حديثاً، وبشكل خاص دول شرق آسيا، اعتمدت في أغلبها على دور واضح وأساسي للدولة، وعلى خطط اقتصادية، وعلى بيئة دولية معينة كان من صالحها دعم التجارب التنموية في هذه البلدان. كما اتسمت تجارب هذه الدول بتوفير، والعمل على توفير، الشروط المسبقة للنمو خاصة في مجال رأس المال البشري والمؤسسات، والإدارة الاقتصادية المرنة لمواجهة الصدمات الخارجية. وكان من نتيجة الدور الناجح للدولة، والتعاون مع القطاع الخاص، ووضوح الأولويات أن تطورت هذه الدول سواء من ناحية معدلات النمو أو توزيع الدخل الأقرب للعدالة.

وعند الحديث عن البلدان العربية فقد بدأت أولى تجاربها الحديثة في أواسط القرن التاسع عشر، تجربة محمد علي باشا في مصر، وتجربة داود باشا في بغداد، وتجارب أخرى، ثم امتدت في ظل فترات الانتداب، ثم بعد الاستقلال السياسي منذ نهاية الأربعينيات والخمسينيات، وبدء الستينيات من القرن الماضي. ورغم انتهاج أغلب هذه البلدان لمنهج الخطط الاقتصادية الخمسية، ودور الدولة في الحياة الاقتصادية، وتحول لاحق لإعطاء دور أكبر للقطاع الخاص، إلا أنها لم تحقق ما حققته البلدان المصنعة حديثاً، رغم وجود الفوائض المالية في حالة بعض البلدان العربية. وبالتالي فقد ضيعت هذه البلدان فرصاً كثيرة لتعزيز النمو وتوسيع قاعدة توزيع الدخل. ويمكن أن يعزى السبب الرئيسي لعدم توفير الشروط المسبقة للنمو مثل رأس المال البشري الملائم، والمؤسسات الملائمة، وفصل السلطات واستقلاليتها، والمرونة في إدارة الاقتصاد الكلي، وبالتالي القدرة على الاستجابة للصدمات الخارجية (مع عدم إهمال للتأثيرات الخارجية).

وتحاول هذه المحاضرة الإشارة السريعة لبعض جذور محاولات التنمية تاريخياً في بعض الدول العربية، بعد الإشارة لأهم المدارس الاقتصادية ، التي سادت تاريخياً ولا زالت. مع الإشارة لدور الدولة، والقطاع الخاص، في هذه الجهود ومدى الاختلاف مع تجارب البلدان المصنعة حديثاً، ثم التطرق إلى أهم المعوقات التي ساهمت في تضييع فرص التنمية وذلك بالاعتماد على عدد من المؤشرات المقارنة.

2. الإطار النظري للفكر التنموي والبلدان النامية¹

أدارت البلدان، تاريخياً، اقتصاداتها اعتماداً على المدارس الاقتصادية التي سادت. وقد عكست هذه المدارس الظروف والمصالح في الحقب التاريخية المختلفة. فرغم الدعوة الحالية للتخلص من تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية يلاحظ أن المدرسة التجارية (1500-1776) نادت تاريخياً بهذا التدخل، وضرورة الحماية ، واعتبرته حاسماً لسلامة النشاط الاقتصادي. وقد استمدت هذه المدرسة مبررات دعوتها للحماية في ظل تقارب معدلات النمو في البلدان الأوربية آنذاك. وذلك أن مثل هذا التقارب يفضي إلى منافسة اقتصادية أشد، وعندها تشتد الرغبة في حماية المنتجات المحلية ضد المنتجات الأجنبية .

ثم بدأت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية في فرنسا أولاً ثم بريطانيا منتصف القرن الثامن عشر على يد مدرسة الفيزوقراط ، لتخف هذه الدعوة لاحقاً في فرنسا بسبب الحاجة للحماية ضد السلع البريطانية على وجه الخصوص . بعد ذلك انتقلت الدعوة إلى الحرية الاقتصادية إلى بريطانيا على يد آدم سميث A. Smith في كتابه الشهير "ثروة الأمم : بحث في طبيعة ومسببات الثروة" The Wealth of Nations: An Inquiry into the Nature and causes of the Wealth عام 1776. واستمرت بريطانيا تدعو لمبدأ الحرية الاقتصادية طيلة الفترة التي سادت بها العالم اقتصادياً .

ويرى هذا الكتاب الذي لقي صيتاً واسعاً في العالم أن نجاح وفشل التنمية محصور بعاملين: الأول، حظ الدولة في الفنى والفقر من الأراضي الزراعية، والثاني، نوعية السياسات الاقتصادية المتبعة (بمعنى اتباعها أو عدم اتباعها للحرية الاقتصادية). فالدولة المحظوظة هي التي حباها الله بالموارد الزراعية ، والسياسات الاقتصادية الحكيمة فتترك الأفراد يمارسون نشاطهم دون قيود من قبل الحكومة.

وقد اتسقت هذه المقولات مع ظروف بريطانيا طيلة القرن التاسع عشر من حيث وفرة الأراضي الزراعية، وسيادة الحرية الاقتصادية وسيادتها الصناعية بحيث لم تخش أحداً من المنافسة. وكان من صالحها إقناع الآخرين بصواب مبدأ حرية التجارة لضمان وصول السلع البريطانية للأسواق الأجنبية.

أما في حالة الدول غير المتطورة صناعياً والتي لا تملك قدرات تنافسية ضخمة تؤهلها للدعوة إلى الحرية الاقتصادية فمن الأصلاح لها اللجوء للحماية، والتي تعود المطالبة بها إلى الاقتصادي الألماني الشهير فردريك لست F. List في كتابه النظام القومي للاقتصاد السياسي The National System of Political Economy المنشور عام 1841، الذي كتب عن أوضاع بلده ألمانيا في العقد الثالث من القرن التاسع عشر، منتقداً آراء سميث في ضرورة عدم التعميم، وضرورة دراسة ظروف كل بلد على حدة. ففي الوقت الذي نادى فيه سميث بالحرية التجارية دفاعاً عن مصلحة المستهلكين (الذين سيدفون أسعاراً أعلى بسبب الحماية) (علماً بأن سميث كان يعمل خلال العقد الأخير من عمره مديراً لإدارة التعريفات الجمركية في استكلنده)، يرى لست أن توسيع السوق البريطانية، من خلال الحرية التجارية، يعني بنفس الوقت انكماشاً للسوق الألماني. وكان يرى، أيضاً، أنه من الأفضل أن تحمي ألمانيا صناعاتها الناشئة إلى المرحلة التي تؤهلها للمنافسة ثم يتم المناداة بحرية التجارة. ويدافع لست عن سياسة وزير مالية فرنسا في عهد لويس الرابع عشر، كولبير Colbert، الذي لعب دوراً رئيسياً في التقدم الصناعي الفرنسي بسبب الحماية. كما يدافع عن سياسة الولايات المتحدة الحمائية في تلك الفترة، ضد السلع البريطانية. ويوضح الجدول (1) متوسط التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في عدد من الدول الصناعية في بداية مراحلها التنموية.

والمهم في إسهامات لست أنه يرى أن دعاة الحرية الاقتصادية، أمثال سميث، يخطئون عند إسباغ النظرة العالمية لنظرياتهم، حيث يترتب على ذلك إهمال الانتماء الوطني ومفهوم الأمة. حيث يعتقد بأنه يوجد ما بين (مستوى الفرد)، و (مستوى الإنسانية) مستوى مهم جداً، ألا وهو (مستوى الأمة)، وإهمال هذا البعد (القومي) على النحو الذي يظهر في كتابات سميث يجرد الاقتصاد من جانبه السياسي، وهو أمر غير مقبول. فالفرد ليس مجرد (مستهلك) أو (منتج) بل هو يحمل صفة أهم وهي (المواطن) والدولة القومية لها دور لا يستهان به في تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي.

جدول (1) : متوسط التعريفات الجمركية على السلع المصنعة في عدد من الدول
المتقدمة في المراحل الأولى للتنمية
(متوسط مرجح، % من القيمة)

البلد	1820	1975	1913	1925	1931	1950
استراليا	R	20-15	18	16	24	18
بلجيكا	8-6	10-9	9	15	14	11
الدانمارك	35-25	20-15	14	10	م.غ	3
فرنسا	R	15-12	20	21	30	18
ألمانيا	12-8	6-4	13	20	21	26
إيطاليا	م.غ	10-8	18	22	46	25
اليابان	R	5	30	م.غ	y>l	م.غ
هولندا	8-6	5-3	4	6	y>l	11
روسيا	R	20-15	84	R	R	R
أسبانيا	R	15-20	41	41	63	م.غ
السويد	R	5-3	20	16	21	9
سويسرا	8-12	4-6	9	14	19	م.غ
المملكة المتحدة	55-45	0	0	5	م.غ	23
الولايات المتحدة	45-35	50-40	44	37	48	14

R = تواجد عدد كبير من القيود على واردات السلع المصنعة، وبالتالي فإن متوسطات التعريفات ليست ذات أهمية.
م.غ = غير متوفر

المصدر: Chang, 2003

أن القوة المنتجة للأفراد لا تعتمد، كما ذهب سميث، على تقسيم العمل، واتساع السوق وحجم رأس المال، بل والأهم من ذلك، كما يعتقد لست، تعتمد على ظروف كل بلد من اقتصادية واجتماعية وسياسية. وقد يكون دور الحكومة محدود في زيادة إنتاجية الفرد باستخدام الموارد المتاحة، إلا أن لها دوراً جوهرياً في تنمية هذه الموارد. أي أن الحكومة لها دوراً مهماً فيما إذا كان الأفراد سينشئون مصانع جديدة أم لا، ولا يمتد دورها للتحقق فيما إذا كان الأفراد يملكون مصانع أم لا. كذلك عند الإشارة لمساهمات سميث، ولست، قديري أبناء العالم الثالث اليوم أن إسهامات لست قبل حوالي مائة وخمسون عاماً هي اقرب لمشاكلهم من إسهامات سميث.

أما اهتمامات ماركس في المشاكل الاقتصادية للبلدان النامية فلم تلق اهتماماً خاصاً بل خضعت لنفس آليات المشاكل التي تواجه قضايا النمو الاقتصادي في أوروبا (مع إشارات قليلة

للمنتجات غير الأوروبية) ، وسيطرت العلاقة الجدلية ما بين قوى الإنتاج ، وعلاقات الإنتاج على آليات التغير الاقتصادي والاجتماعي في البلدان المختلفة، حيث تتبع علاقات الإنتاج قوى الإنتاج السائدة في كل مجتمع.

ولم يشهد العالم، بعد إسهامات ماركس (المتجسدة في كتاب رأس المال عام 1867)، اهتمامات جوهرية بقضايا النمو ، والتنمية ، ولقراءة حوالي ثلاثة أرباع القرن . وبرز الاهتمام بدلا من ذلك بقضايا جزئية مثل اهتمام المدرسة الحديثة النمساوية بنظرية استهلاك المستهلك، والمنفعة الحديثة والعوامل المحددة لسعر سلعة معينة. وتحول الاهتمام في قضية (زيادة) الموارد المتاحة للمجتمع إلى (زيادة) هذه الموارد، أي انتقال الاهتمام إلى محددات العرض والطلب ودور الجهاز السعري في توجيه الثروة .

واستمر هذا الإهمال للنمو والتنمية لغاية الحرب العالمية الثانية . ويعزى هذا الإهمال، أساساً، إلى استقرار النمو الاقتصادي في بريطانيا، وفرنسا وألمانيا ثم إلى الولايات المتحدة بعد انتهاء الحرب الأهلية، وبقية الدول الأوروبية فيما بعد. وبالتالي اتسم النمو الاقتصادي، بالاستقرار النسبي وبالتالي لم يعد الأمر يحتاج إلى إسهامات نظرية اقتصادية لكيفية التعامل مع تحضير النمو.

أما فيما يخص العالم الآخر، دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، فقد كانت تحت الحكم الاستعماري طيلة هذه الفترة، السابقة للحرب العالمية الثانية ، الأوروبي والأمريكي لاحقاً. وبالتالي لم يتم الاهتمام بموضوع التنمية في هذا العالم الآخر، وبرز الاهتمام بدلا من ذلك في أفضل الأساليب لإدارة المستعمرات . وإذا ما تم التطرق لأحوال هذه البلدان الاقتصادية فعادة ما يتم من خلال الإشارة إلى كونها بلدان متأخرة Backward أو بدائية Primitive وأن ظروفها المتأخرة أو البدائية تعود لظروف مناخية تساعد في الاسترخاء وعدم الرغبة في الابتكار والمخاطرة .

وإذا كان من استثناء فلا بد أن تكون إسهامات جوزيف شومبيتر J. Schumpeter في كتابه الخاص بنظرية التنمية الاقتصادية Theory of Economic Development عام 1912. ورغم ذلك فاهتمامه بمفهوم التنمية انحصر في العالم الصناعي ، وانحصر الاهتمام بكتاب شومبيتر، في تلك الفترة السابقة للحرب العالمية الثانية، بإسهاماته الخاصة بالدورات الاقتصادية ، مع عدم اهتمام كتاب تلك الفترة بمناقشات شومبيتر الخاصة في التنمية بالأجل الطويل.

إلا أن الأمر لم يعد كذلك فيما بعد، من حيث عدم الاهتمام بالنمو والتنمية، حيث انفجرت، إذا صح التعبير، الاهتمامات والكتابات الخاصة بأدبيات التنمية. ويعزى ذلك إلى بدء العديد من الدول

المستعمرة في نيل استقلالها، من ناحية، واهتمام الدول الراعية للمنح والمساعدات (بغض النظر عن أهداف هذه المساعدات والمنح) في التعرف على أولويات الاستثمار، وشروطه في بلدان العالم النامي.

وقد تركز الاهتمام، بعد الحرب العالمية الثانية، بقضايا (زيادة) الدخل أساساً مع عدم الاهتمام بقضايا (توزيع الدخل). ويعزى ذلك لمبررات منطقية تعود إلى ضرورة تكبير الكعكة، قبل الحديث عن توزيعها. وبالتالي لم يكن مجدياً توزيع الفقر بل الأهم التخلص منه من خلال النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى القناعة السائدة آنذاك بأن سوء توزيع الدخل حالياً هو لصالح الفقراء في الأجل الطويل (وهو الأمر الذي تم توصيفه لاحقاً في إسهامات البنك الدولي الخاصة بالنمو وتوزيع الدخل تحت مفهوم تساقط Trickle down مزايا النمو لصالح توزيع الدخل في الأجل الطويل (Chenery and Ahluwalia, 1974). وقد ساهمت نتائج دراسة كوزنتز S. Kuznets في أواسط الخمسينات من القرن الماضي في تعميق القناعة في هذا النهج، حيث أشار بأن البلدان الأوربية قد شهدت سوء توزيع دخل في بداية مراحل نموها تبعه تحسن في هذا التوزيع.

إلا أن إهمال اعتبارات توزيع الدخل بدأت بالتلاشي، وبدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بهذا النوع من التوزيع ولو على حساب معدل النمو. حيث بدأ الاهتمام برفع مستوى العمالة يأخذ وضعاً يعادل وضع تعظيم معدل النمو إن لم يكن يفوقه. بحيث وصل الأمر أن يقترح البنك الدولي باقتراح مؤشّر واحد يضم أداء النمو، وأداء توزيع الدخل.

ولعل مرّد هذا التحسن في النظرة لأوضاع البلدان النامية يعود إلى ما أوضحته نتائج الإحصاءات الاقتصادية من أن التطور المحقق في مجال معدلات النمو أدى إلى تدهور يندّر بالخطر في مجال توزيع الدخل، وزيادة عدد العاطلين والفقراء. وبالتالي ما هي الجدوى إذن من تعظيم معدلات النمو (الأمر الذي دعا روبرت مكنامارا R. McNamara الرئيس السابق للبنك الدولي، للقول أن المعونات المقدمة للبلدان الفقيرة يجب أن تصل إلى أيدي الفقراء).

كما بدأ الاهتمام منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي يزداد بقضايا البيئة بعد صدور تقرير "حدود النمو The Limits of Growth" من نادي روما. وبدأ الإدراك يزداد بحدود التطور التكنولوجي المقيدة بحدود استغلال الموارد القابلة للنضوب. وهو الأمر الذي أضاف بُعداً آخرًا للنمو الاقتصادي، بالإضافة لبُعد توزيع الدخل، وهو الخاص بحدود الاستغلال الاقتصادي للموارد الطبيعية خاصة تلك القابلة للنضوب.

إلا أن الاهتمام سرعان ما عاد للتذكير بأولوية أهداف النمو الاقتصادي، والفضل يعود للإدارة الاقتصادية في عهد الرئيس ريغان R. Reagan في الولايات المتحدة، والسيدة تاتشر M. Thatcher في المملكة المتحدة، وعاد البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي للتذكير بنظرية تساقط النمو، المشار إليها أعلاه (وقد يعزى ذلك إلى تزايد نفوذ الشركات المتعددة الجنسية التي تسعى إلى تعظيم النمو أساساً مع عدم الاهتمام باعتبارات توزيع الدخل والعمالة).

3. البلدان العربية ومحاولات التنمية بعد الاستقلال

شهد عقد الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات من القرن الماضي فترة استقلال أغلب الدول العربية (انظر الجدول 2). وبدأت أغلب هذه البلدان منذ ذلك الحين بتلمس المداخل الملائمة لبناء اقتصاداتها، وبالشكل الذي يساهم في رفع المستوى المعيشي للأفراد من حيث توفير الخدمات الأساسية، وتوفير مصادر مستقرة للدخل، ومعالجة مشاكل البطالة والفقر، وبالتالي رفع مستوى الرفاه الاقتصادي والاجتماعي. وحتى تقوم بتنفيذ مثل هذه الأهداف من خلال تنفيذ العديد من المشروعات السلعية والخدمية كان لا بد من الاستيراد أو من خلال التصنيع محلياً (حيث كان التصنيع في تلك الفترة مرادفاً للتنمية الاقتصادية). إلا أنه ولغرض زيادة الاستيراد كان لا بد من زيادة الصادرات (أو اللجوء للاقتراض أو المساعدات الأجنبية التي ارتبطت، ولا زالت، بشروط قد لا تكون مقبولة)، والتي تلقي أعباءاً أكبر على ضرورة التصدير لتغطية التزامات خدمة الدين.

وفي ظل تدهور معدل التبادل الدولي Terms of Trade ضد أسعار السلع الزراعية (الميزة النسبية لأغلب البلدان العربية آنذاك) ولصالح السلع الصناعية (كما أثبت راؤول بريبيش R. Prebish الاقتصادي الأرجنتيني ومؤسس مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD)، أي لا بد على هذه الدول من زيادة صادراتها الزراعية للحصول على نفس السلع الصناعية المستوردة سابقاً. في ظل هذه الأوضاع كان الخيار شبه الوحيد هو أن تضغط البلدان العربية، والدول النامية الأخرى، وإرادتها غير الأساسية لعملية التصنيع من خلال فرض تعريف جمركية، على أن يتم إنتاج السلع الاستهلاكية الأساسية، والوسيلة محلياً. وبذلك يتم توفير العملات الأجنبية استثمارها لأغراض استيراد المستلزمات التصنيعية. وقد عرف هذا الخيار باستراتيجية إحلال الواردات Import Substitution. علماً بأن هذه الاستراتيجية قد طبقت من قبل الدول المتقدمة أثناء فترة الكساد العالمي، في الثلاثينيات من القرن الماضي، لحماية المنتجات المحلية وتوفير فرص عمل لإعداد العاطلين عن العمل. كما طبقتها الدول النامية المصنعة حديثاً (مع فارق واضح عن تجربة البلدان العربية كما سنشير لاحقاً). كما

قامت بتطبيق هذه السياسة أيضاً الدول المتقدمة حالياً والنامية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر (ما عدا بريطانيا التي انتهجت آنذاك مبدأ الحرب الاقتصادية، كما أشرنا، لعدم تخوفها من المنافسة الدولية لشدة تقدمها الاقتصادي آنذاك) مثل ألمانيا والولايات المتحدة.

وقد استمرت البلدان العربية بانتهاج هذه الاستراتيجية لغاية السبعينيات من القرن الماضي حيث بدأ توجه دولي لنقد شديد لهذه الاستراتيجية ودعوة بديلة لاستراتيجية تشجيع الصادرات Export Promotion . وقد تم الركون إلى عديد من الحجج لنبيذ استراتيجية إحلال الواردات منها أنها لم تخدم فتح أسواق خارجية جديدة وبالتالي لم تساهم في تعزيز الصادرات ، كما رافقها عجز في موازين المدفوعات ، والموازنات العامة للدولة ، ومبالغة في تحديد أسعار الصرف بالشكل الذي أثر سلباً على الصادرات ، وساهمت كذلك في خلق مراكز احتكارية ساهمت في إيجاد ظاهرة البحث عن الربح Rent Seeking، الخ . والحل لمثل هذه المشاكل وللحصول على العملات الأجنبية هو بتعزيز الصادرات.

جدول (2): تاريخ استقلال البلدان العربية وبلدان شرق آسيا المصنعة حديثاً

الدول العربية	سنة الاستقلال	الدول المصنعة حديثاً	سنة الاستقلال
السودان	1956	كوريا	1945
الأردن	--	إندونيسيا	1945
الإمارات	1971	سنغافورة	1965
تونس	1956	ماليزيا	1957
الجزائر	1962	هونج كونج	لا يوجد (مقاطعة إدارية صينية خاصة) 1927
جيبوتي	1971	تايلاند	
المملكة العربية السعودية	1932		
سوريا	1946		
الصومال	1971		
العراق	1932		
عمان	1950		
قطر	1971		
القمر المتحدة	1975		
الكويت	1961		
لبنان	1946		
ليبيا	1951		
مصر	--		
المغرب	1956		
موريتانيا	1960		
اليمن	--		
البحرين	1971		

(--) لا توجد إشارة لعام الاستقلال

موقع جامعة الدول العربية www.arableagueonline.org
<National Holiday>aneki.com/holidays.html

لذا يلاحظ أن هدف فتح الأسواق الخارجية وضرب سياسة إحلال الواردات لصالح تشجيع الصادرات كان أحد الشروط الواردة بخطابات النوايا Letter of Intend المرتبطة بالقروض الخارجية لمعالجة العجزات المالية للبلدان العربية ذات العلاقة ، أو لإعادة جدولة الديون السابقة . سواء تجسد هذا على شكل إعادة هيكلة التعريفات الجمركية نحو مزيد من الانخفاض ، أو التخلص من الكثير من إعانات المنتجين، أو من ضغط السقوف الائتمانية لصالح المشروعات العامة الموجهة للسوق المحلي ، ولصالح المشروعات الخاصة الموجهة للسوق الخارجي ، والمطالبة برفع أسعار الفائدة وبالشكل الذي يرفع الأعباء المالية على المنتجين المحليين ، .. الخ .

وقد توجت مرحلة التحول لصالح تشجيع الصادرات بانضمام (12) بلد عربي لاتفاقية منظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة لعام 1948) التي بدأ العمل بها في الأول من يناير 1995. ويقتضي الانضمام لهذه المنظمة ، ضمن شروط أخرى ، إعادة النظر بالسياسة التجارية من خلال التفاوض (الذي قد يستمر سنين) على هيكل جديد للتعريفات الجمركية وصولاً إلى ما يسمى بربط التعريفات Tax Binding ما بين الشركاء التجاريين ، وبالشكل الذي ينتج عنه في أغلب الأحيان تخفيف حماية المنتجين المحليين . بالإضافة إلى إعادة النظر بهيكل الإعانات المحلية وضع نظام الحصص ، والسماح ببعض الإعانات ، والتفاوض بشأن الإعانات الأخرى بالنسبة للسلع الصناعية والزراعية، ووضع إعانات الصادرات .

4. دور الدولة في الحياة الاقتصادية

يتصف دور الدولة إما بالرخاوة (الدولة الرخوة Soft State) وإما بالقوة (الدولة القوية Hard State). ويعود هذين المصطلحين إلى كونار ميردال G. Myrdal في كتابه "الدراما الآسيوية: بحث في فقر الأمم Asian Drama: Inquiry into the Poverty of Nations"، الفصل السابع الصادر عام 1960. حيث وصف الدولة في بلدان جنوب آسيا بالدولة الرخوة، بمعنى التي لا تطلب الكثير من رعاياها، ووصف الدولة في بلدان شرق آسيا بالدولة القوية، بمعنى التي تلعب درواً مهماً وفعالاً في تنفيذ الأهداف الاقتصادية ، من خلال اختراقها لمجتمعاتها ، وتنظيم العلاقات، واستخراج الموارد واستخدامها الاستخدام الفعّال.

وكما لاحظنا أن دولة الدولة تاريخياً في الحالة البريطانية كان لصالح عمل قوى السوق (الحرية الاقتصادية)، ومنذ إلغاء قوانين القمح Corn Laws السائدة للفترة (1846-1932) (والتي هدفت إلى حماية ملاك الأراضي من خلال تشجيعهم على الصادرات وخفض الواردات عند وصول

أسعار القمح لمستوى أقل من سعر محدد مسبقاً) ، ولغاية توقف العمل بحرية السوق عند توقيع اتفاقية أوتاوا التفضيلية Ottawa Preferential عام 1932 (وهي اتفاقية ثنائية الأطراف ما بين بريطانيا وكندا وبقية دول الكومنولث - وقائمة على منح تخفيضات وأفضليات تعريفية جمركية لتعزيز التجارة) . وتعزى سيادة الحرية الاقتصادية خلال هذه الفترة ما بين الحدين إلى تفوق الاقتصاد البريطاني لكونه أول بلد أوروبي مصنع وشبه اختفاء لقوى المنافسة الدولية آنذاك . وبالتالي فإن دور الدولة كان محدوداً جداً. إلا أن دور الدولة لم يكن كذلك في حالة ألمانيا ، والولايات المتحدة ، حيث تميزت تجاربهم الاقتصادية في المراحل الأولى للنمو بالحماية ، وبدور واضح للدولة ، حت كان عليهم أن ينافسوا أول دولة صناعية بالعصر الحديث (بريطانيا) .

معنى ذلك أن من الصعوبة تحديد دور مسبق لدور الدولة في النشاط الاقتصادي بعيداً عن ظروف كل دولة على حدة ، وعلى شروط التبادل الدولي ، وعلى خلفية البلد الاقتصادية والمؤسسية. ومن هنا تأتي أهمية الإشارة إلى تجارب بعض الدول المصنعة حديثاً ، وبعض الدول العربية في مجال دور الدولة ، ومدى مسئوليتها عن استغلال الفرص الاقتصادية ، أو فقدانها . ولا أدل على أهمية دور الدولة من التحليل الذي أورده تقرير البنك الدولي حول "معجزة شرق آسيا The Ease Asia Miracle" عام 1993 (The World Bank, 1993) حيث أشار إلى الدور الجوهري للدولة في الإنجازات الاقتصادية لدولة شرق آسيا . ويعتبر هذا التقرير أكثر تقارير البنك الدولي مباشرة لتحديد الدور الإيجابي للدولة في الحياة الاقتصادية والذي يصدر من جهة عُرِفَتْ بتأييدها لحرية السوق .

ويشير هذا التقرير بأن قادة كل دولة من هذه الدول (دول شرق آسيا) واجهت حاجة ملحة لترسيخ النظام السياسي Political Viability قبل الانطلاق الاقتصادي Take o . فكوريا الجنوبية كانت مهددة من كوريا الشمالية، وتايوان من الصين ، وتايلاند من فيتنام وكمبوديا ، في حين واجهت ماليزيا ، وإندونيسيا ، وسنغافورة ، وتايلاند تهديدات شيوعية ضخمة . بالإضافة إلى ذلك فإن أولئك التي وصلوا إلى السلطة في إندونيسيا ، وكوريا الجنوبية ، وتايوان كان عليهم أن يثبتوا قدراتهم في إدارة دفة الحكم ، في حين كان على الآخرين مثل ماليزيا ، وسنغافورة أن يعايشوا مع التنوع الاثني، ويحرصوا على التمثيل السياسي الملائم . وحتى بالنسبة لليابان كان على القادة أن يكسبوا ثقة الشعب الياباني بعد الاستسلام في الحرب العالمية الثانية . وكان على الجميع أن يقدموا إجابة للسؤال المهم: لماذا نحن الأفضل لقيادة هذه البلدان وليس سوانا، ومن هنا كان أحد مقومات الإجابة هي ضرورة التحسن الملموس في الأداء الاقتصادية، وشعور الأغلبية بنتائج هذا التحسن ، لإضفاء الشرعية على هذه النظم. وهو ما حصل إلى حد بعيد في الفترات اللاحقة.

5. التجربة الكورية الجنوبية ودور الدولة : مثال من آسيا

حكمت سلالة Yi Dynasty كوريا للفترة 1392 ولغاية عام 1910 (وهي السنة التي بدأ بها احتلال اليابان لكوريا)، وهذه الفترة من الطول (518 سنة) بحيث ساهمت في خلق توازن ما بين الفئات الاجتماعية المختلفة . إلا أن هذا التوازن لم يكن كافياً لمواجهة متطلبات الاستجابة الفعالة للتحديات الخارجية التي واجهت كوريا في القرن العشرين . وخلال الفترة التي تبعت فيها كوريا لليابان، كمحمية 1910-1945، قام اليابانيون بإلغاء العبودية ، ونظموا القانون المدني، وأدخلوا نظام للضرائب على أساس المدفوعات النقدية وليس العينية، وقاموا بإنشاء محاكم مستقلة، وفصلوا السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية . وبالإضافة إلى قيامهم بإصلاح ملكية الأراضي، وفرضوا ضرائب على مالكي الأراضي ، كما قاموا بإدخال آلية السوق في القطاع الزراعي . وبعد خروج القوات اليابانية من كوريا عام 1945 تابعت سلطات الاحتلال الأمريكية برامج إصلاح الأراضي، بالشكل الذي قلل من سلطة الملاك، وشجعت على انتقال رؤوس الأموال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي، مع المساعدة في زيادة الإنتاج الغذائي.

وقد شهدت كوريا خلال فترة الجمهورية الأولى 1948-1960 بيعاً للأموال اليابانية المصادرة، ومساعدات أمريكية ذهبت لصالح ذوي الارتباطات مع مؤسسة الحكم. بالإضافة إلى تمتعهم بقروض مدعمة لاستيراد السلع اللازمة للسوق الكوري. وقد ساهمت هذه الجهود في دعم الجهود التصنيعية، ومعدلات النمو المتسارعة ، إلا أن الاقتصاد دخل حالة الكساد عام 1959.

وبعد تولي الجنرال بارك جنك هي Parke Chung Hee عام 1961 بانقلاب عسكري (والذي اغتيل عام 1979)، بدأ ، وتحت التأثير بتجربة اليابان فترة الميجي Meiji، وأتاتورك في تركيا، وإصلاحات سن يات سن Sun Yat Sen في الصين ، بجهود لتعزيز النمو الاقتصادي . حيث قام بعد مائة يوم من توليه السلطة بإعلان خطة خمسية تركز على المشروعات الكبيرة، وفي ظل قناعة بأن تعزيز معدل النمو من شأنه أن يجلب الاستقرار. وقد لعبت السلطة العسكرية دور "المنظم" في هذه الفترة، بفعل ضعف الطبقات الاجتماعية، مع قلة عدد العمال واعتماد الرأسماليين على الدولة في مجال التمويل والأشكال الأخرى للمساعدة . وقد صدر بعد شهر من الانقلاب قانون ضد الثروات غير المشروعة وتم اعتقال العديد من المتربحين ، وخيروا ما بين السجن أم مناصفة أموالهم مع الدولة ، وهو الأمر الذي سمح بتحالف ما بين الدولة والصناعيين مهّداً للانتعاش الاستثماري في الفترات اللاحقة .

كما لعبت المظاهرات الطلابية دور المراقب لتصرفات السلطات العسكرية الحاكمة، بالإضافة إلى دفع السياسة الأمريكية لهذه السلطات نحو سياسة تموية يترتب عليها لاحقاً تخفيف ووقف المساعدات الأمريكية لكوريا . بالإضافة إلى مساهمة الثقافة الكونفوشوسية في تعزيز سلوكيات الانضباط وإقدام العمل.

ولقد تجسد دور الدولة ، اقتصادياً ، في الخطط الاقتصادية المتتابعة ، وفي التدرج بتحقيق الأهداف. فإذا ما اعتمدنا على أول خطة ولغاية الخطة السابعة التي نقلت كوريا إلى مصاف الدول المنتجة للالكترونيات الدقيقة نلاحظ وضوح الأهداف ووجود تصور مسبق لمستقبل كوريا من استراتيجية بعيدة المدى نفذت على أساس خطط خمسية ، كما هو موضح بالجدول (3):

جدول (3) : الخطط الاقتصادية في كوريا الجنوبية 1966/1962-1992/1996

الأولويات	الخطة
الطاقة الكهربائية ، والأسمدة ، تكرير البترول ، والاسمنت ، والألياف النسيجية	الخطة الأولى 1962-1966
فولاذ ، ومكائن ، وكيمياويات ، وتحديث الصناعة	الخطة الثانية 1967-1971
حديد وفولاذ ، ووسائل نقل ، وسفن ، وبتروكيمياويات ، والكترونيات	الخطة الثالثة 1972-1976
حديد وفولاذ ، ومكائن وسفن ، وبتروكيمياويات ، والكترونيات	الخطة الرابعة 1977-1981
مكائن دقيقة ، صناعة الكترونية متقدمة تكنولوجيا	الخطة الخامسة 1982-1986
تكنولوجيا متقدمة ، وبحث تطوير ، وتدريب قوة عاملة	الخطة السادسة 1987-1991
الالكترونيات الدقيقة ، والهندسة الوراثية ، والفضاء	الخطة السابعة 1992-1996

وكان أحد الأهداف الرئيسية للدولة إيجاد مناخ اقتصادي ملائم للتصنيع من خلال التدخل الحكومي وتوفير البنية الأساسية ، والاستثمار في الصناعات الرائدة. حيث شكلت الاستثمارات العامة، كنسبة من إجمالي الاستثمارات المحلية لفترة 1963-1972، ما نسبته 40%. كما قامت هذه المشروعات بتوفير المدخلات للصناعات المستخدمة Downstream. ولعل من أبرز إنجازات المشروعات العامة هو مصنع فولاذ بوهنك Pohang (بمعونة يابانية) والذي تحول إلى أحد أكبر المنتجين الدوليين للفولاذ في العالم ، وتميز بالتطور التكنولوجي ، وفعالية التكاليف ، وبنوعية عالية من المنتجات. كما تميز الأداء الاقتصادي من خلال الخطط الاقتصادية بدور للرقابة السعرية (خضوع 40% من المعاملات الاقتصادية للرقابة) حفاظاً على الأهداف الاجتماعية ، وتوفير مدخلات للصناعات بأسعار وبنوعية مقبولة.

إلا أن هذه الرقابة السعرية بدأت بالانخفاض منذ الخطة الثانية بعد أن بدأ العمل بإصلاح سعر الصرف منذ عام 1964، وأسعار الفائدة منذ عام 1965، الأمر الذي دعم من آلية السوق كأداة لتخصيص الموارد.

كما كان هناك وضوح في مجال السياسات الاقتصادية القطاعية حيث تم الاهتمام أولاً بالصناعات الكثيفة العمل (الغزل والنسيج أساساً) ثم الانتقال إلى تلك الكثيفة رأس المال (الكيمائيات أساساً). وقد تم هذا الانتقال بعد ارتفاع معدل الأجور، وبدأ التراكم الرأسمالي بالارتفاع، فكان من الملائم منذ أواسط السبعينيات من القرن الماضي (وخدمة لأهداف المنافسة الدولية) الانتقال إلى الصناعات كثيفة رأس المال. بالإضافة إلى ظهور دول آسيوية بدأت تنافس كوريا الجنوبية بالصناعات كثيفة العمل.

أما فيما يخص السياسة التجارية فقد اعتمدت أولاً على سياسة إحلال الواردات بعد الحرب الكورية عام 1950-1953 (ما بين كوريا الشمالية وكوريا الجنوبية)، وبعد إشباع الطلب المحلي، وبدء ظهور معالم لعدم كفاءة صناعات إحلال الواردات للتنافس دولياً، وندرة الموارد من النقد الأجنبي لتغطية المستلزمات الوسيطة لهذه الصناعات، تم بدء العمل منذ أوائل الستينات بوضع قاعدة للصناعات التصديرية (اتساقاً مع استراتيجية إحلال الواردات التي تمر أولاً بإنتاج السلع الاستهلاكية، ثم الوسيطة، ثم الرأسمالية، أو/و الإنتاج للسوق المحلي ثم للسوق الخارجي).

كما انتهجت الدولة في كوريا الجنوبية سياسة تشجيع الصادرات من خلال العديد من الأدوات منها: خفض ضرائب الدخل على المصدرين، ونظام التعريفية المستردة Rebates، وتمويل الواردات اللازمة للصادرات، واستثناءات من ضرائب الشركات، ومخصصات وقاعدة للاندثار للأنشطة التصديرية، ومعاملة خاصة للمصدرين حسب أدائهم التصديري، وتأمين الصادرات، وأسعار فائدة مدعمة لقروض الصادرات، وتأسيس "مؤسسة تشجيع التجارة الكورية Korean Trade Promotion Corporation (KOTRA)" وبفروعها المحلية والدولية التي تجاوزت ثمانين فرع لتسويق المنتجات الكورية.

كما شهدت كوريا، ضمن سياساتها التجارية، سياسة للواردات قائمة على الحد من الواردات (لم تتبع كوريا الجنوبية سياسة حرية تجارة حيادية Netural Free Trade، من حيث تشجيع الصادرات والواردات على حد سواء). فقد كانت الواردات لغاية عام 1967 محمية من خلال "القوائم الإيجابية Positive Lists" والتي تتضمن أساساً المواد الأولية الأساسية، والطاقة، والسلع الوسيطة والرأسمالية، بهدف توفير مستلزمات السلع التصديرية. واتبعت لهذا الغرض نظام المصادقة الآلية

على بنود القائمة الموجبة، بالإضافة إلى الإعفاءات من التعريفات على السلع اللازمة لإحلال الواردات، وتحرير سياسة التراخيص لاستيراد السلع الرأسمالية المدعمة، مع استمرار القيود على استيراد المنتجات الزراعية. وتم استبدال القائمة الإيجابية بالقائمة السلبية Negative List بعد عام 1967، بهدف التأثير على وضع ميزان المدفوعات، وحماية صناعات محلية معينة من المنافسة الدولية غير العادلة.

6. التجربة المصرية ودور الدولة: مثال من الوطن العربي

إن دور الدولة، حديثاً، في النشاط الاقتصادي بمصر لا يعود إلى حقبة ما بعد عام 1952 بل إلى فترة حكم محمد علي (الذي امتدت فترة حكمه بمصر من 1805-1848)، التي اتسمت بإقامة الصناعات الحديثة، وإصلاح نظم الري، والنظام الضريبي، وفرض احترام القانون ونشر التعليم. إلا أن هذه التجربة أجهضت بعد فرض توقيع اتفاقية لندن عام 1840 (التي حصرت سلطات محمد علي في مصر والسودان، وخفضت عدد قوات محمد علي إلى ثمانية عشر ألف جندي فقط، ومنعته من إعادة بناء قدراته البحرية). وبعد انتهاء حكم محمد علي وبروز نظام جديد منذ عام 1952 تنامي دور الدولة في الحياة الاقتصادية خاصة منذ عام 1957، ومن خلال عدد من الخطط الاقتصادية، ومؤسسات الإدارة الاقتصادية التابعة للدولة. ويمكن تقسيم مراحل أهمية دور الدولة اقتصادياً في المراحل التالية: (Ikram,1980)

- سيطرة القطاع الخاص 1952-1957
- بداية تزايد دور الدولة 1957-1960
- التخطيط المركزي 1960-1973
- مرحلة الانفتاح الاقتصادي 1973-1980
- مرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة 1980 - ولآن

وقد اقتصر دور الدولة للفترة 1952-1956 في الاستثمار في البنية الأساسية (الري على وجه الخصوص)، والخدمات الاجتماعية، مع ترك بقية الأنشطة لصالح القطاع الخاص سواء الزراعية، أو الصناعية، أو التجارة الداخلية والخارجية، والوساطة المالية، والنقل، وحتى عدد من المنافع العامة مثل الكهرباء والماء (لم تتعدى مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي الـ 13% مقابل 87% لصالح القطاع الخاص).

كما توجهت السياسات الاقتصادية لصالح القطاع الخاص مثل خفض الضرائب ، وخفض الرسوم الجمركية على واردات السلع الأولية والسلع الرأسمالية ، ورفع التعريفات الجمركية على السلع المنافسة لمنتجات القطاع الخاص . ولم يكن النقاش الاقتصادي آنذاك حول أدوار القطاع العام والخاص، بل دور الاستثمار الأجنبي . والأكثر من ذلك أن السياسة الاقتصادية في هذه الفترة -1956-1952، عكست سياسة التمسير التي اتبعتها النظام السابق من خلال السماح بتملك حاملي الأسهم الأجانب من تملك الشركات المحلية . وإذا ما كان هناك من استثناء للتحيز للقطاع الخاص فهو قانون الإصلاح الزراعي في آب/أغسطس 1952 التي حدد الملكية الفردية بحد أقصى لا يزيد عن (200) فدان، مع توفير ما يفوق عن ذلك للفلاحين . وهو الأمر الذي ساهم في إضعاف القوة الاقتصادية لمالكي الأراضي الزراعية (الإقطاعيين) .

أما الفترة 1957-1960 فقد شهدت تنامي دور الدولة الذي بدأ بخطوات تمهيدية عام 1954 عندما قررت الحكومة بتملك حصة من الأسهم في شركتين أو ثلاث شركات من الشركات الصناعية . ثم توسع القطاع العام بعد أن تم تأمين المصالح الاقتصادية البريطانية والفرنسية عام 1957. وأعلنت الحكومة في نفس العام خطتين خمسينتين للقطاع الزراعي، وللقطاع الصناعي ، وتم بعد ذلك تبني الخطة الاقتصادية الخمسية القومية 1960/1961-1964/1965.

وقد بدأت الدولة في تعزيز دورها بالنشاط الاقتصادي في هذه المرحلة من خلال أربعة

محاور:

1. رغم استمرار تشجيع القطاع الخاص إلا أن دستور 1956 حدد الأطر التي يسمح للأنشطة الخاصة بممارستها .
2. أدت حرب قناة السويس عام 1956 إلى مصادرة الأصول البريطانية والفرنسية المتركة في البنوك والتأمين وأنيطت إدارتها بالدولة (من خلال المؤسسة الاقتصادية) شأنها شأن إدارة مساهمات الدولة في الأنشطة الاقتصادية . وبحلول عام 1958 سيطرت هذه المؤسسة على جميع البنوك المتخصصة ، وسبعة بنوك تجارية ، وسبعة شركات تأمين .
3. كان هناك توجه قوي لتمصير كافة شرايين الاقتصاد القومي . حيث تم الإعلان عن ضرورة تحويل كافة البنوك وشركات التأمين الأجنبية ، والوكالات التجارية إلى شركات مساهمة محلية خلال خمس سنوات .
4. تم الدفع باتجاه التخطيط الاقتصادي الشامل وأنشأت لهذا الغرض " لجنة التخطيط القومي " التي أوكلت لها مهمة إعداد خطة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، والتي بدأ

العمل بها منذ الأول من تموز/يوليو 1960 ، وما ارتبط بذلك من تحديد دور القطاع الخاص رغم استمرار مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي بحدود (13%) ، إلا أن مساهمة القطاع العام بدأت في الارتفاع لتصل إلى (74%) من التكوين الرأسمالي عام 1960/1959.

أما الفترة 1961-1973 فقد وصفت بأنها فترة التخطيط المركزي . وقد تجسد أول إجراء حكومي للتدخل المباشر بالحياة الاقتصادية في هذه المرحلة بتأميم بنك مصر ، والبنك الأهلي في 13 شباط / فبراير 1960 ، رغم أن هذه البنوك تعود للقطاع الخاص المصري ، وليس الأجنبي (وتعود أهمية بنك مصر من كونه أكبر شركة قابضة تمتلك حوالي 29 شركة تابعة ، تسيطر على حوالي 20% من الناتج الصناعي المصري آنذاك) . ثم تبع ذلك موجات كبيرة متتالية من التأميم . وبعد هذه التأميمات تم تحجيم دور القطاع الخاص انطلاقاً من قناعات أيولوجية آنذاك ترى بأن التنمية الاقتصادية لا يمكن تركها للقطاع الخاص بل يجب أن تعتمد على الاشتراكية .

وقد ترجمت هذه التوجهات في أول خطة اقتصادية خمسية 1961/1960-1964/1965 ، (وهي الخطة الوحيدة المنفذة ضمن الخطط الاقتصادية المركزية المصرية) . وكان من شأن هذه التوجهات أيضاً أن تزداد حصة الاستثمارات العام ، على إجمالي الاستثمار ، إلى حوالي 90% خلال الستينيات ولغاية عام 1973 .

وتعتبر هذه الفترة ، 1960-1973 ، من أكثر الفترات التي لعبت بها الدولة دوراً اقتصادياً ملحوظاً . ويمكن تقييم دور الدولة في الحياة الاقتصادية هذه الفترة من خلال الإشارة إلى عدد من الملاحظات :

- غلبة الاعتبارات السياسية على الاقتصادية من حيث اختيار رؤساء القطاع العام على أساس الولاء وليس الكفاءة ، إلا ما ندر . وهو الأمر الذي ساهم بخنق الشبكة البيروقراطية - السياسية للدور الاقتصادي للاستثمار ، وللمدراء ، والعمال .
- كان هناك مغالاة في الأهداف حيث استهدفت الخطة 1961/1960-1964/1965 التحقيق (الآني) للأهداف التالية (Rivin, 1997):

- التصنيع الثقيل .
- زيادة السلع الاستهلاكية.
- صناعات إحلال واردات ، وتشجيع الصادرات .
- تشغيل كامل.
- تمويل السد العالي ، وتوسيع الرقعة الزراعية .

- استنزاف موارد الموازنة العامة من خلال تمويل حرب اليمن، والإنفاق العسكري ارتفعت حصة الإنفاق العسكري من (8%) من الناتج القومي عام 1963 إلى (12%) عام 1965).
- الإفراط في استخدام القطاع العام كمستوعب للعمالة من دون الاهتمام باعتبارات الإنتاجية والكفاءة.

وكان أحد نتائج هذه الخطة، رغم كونها الخطة الوحيدة المنفذة، أن هبطت الواردات عام 1965 لغياب التمويل اللازم، مع بدء بعض المصانع في الإقفال، مع خفض للاستثمارات العامة. مع استمرار تواضع حصة الأجور من الدخل القومي، خلال سنوات الخطة، في حدود (104) مع بقاء (53.3%) من هذا الدخل لصالح حقوق التملك. كما استمرت الأهمية النسبية القطاعية في قطاع الصناعة كما هي أثناء فترة الخطة حيث استمرت الصناعات الاستهلاكية تستحوذ على حوالي ثلثي القيمة المضافة الصناعية، تتبعها الصناعات الوسيطة. حوالي الثلث، والنسبة الضئيلة (حوالي 3%) للصناعات الرأسمالية (عبد الفضيل، بدون تاريخ). وهو الأمر الذي يؤثر على عدم نجاح سياسة إحلال الواردات وتحولها تدريجياً نحو الصناعات الرأسمالية (محلياً)، أو انتقالها نحو السوق الخارجي.

أما الفترة 1973-1980 فيمكن أن يطلق عليها فترة سياسة الباب المفتوح أو الانفتاح (Hussein, 1999) فقد واجهت الدولة أعباءً ماليةً ضخمةً بسبب حرب أكتوبر عام 1973 وفي ظل انخفاض معدل الادخار ومعدل النمو. لذا قررت الدولة، في ظل النظام السياسي الجديد، الابتعاد عن منهجية التخطيط المركزي ولصالح سياسة الباب المفتوح. وقد تجسدت التوجهات السياسية والاقتصادية القائمة على الحرية السياسية والاقتصادية الجديدة في "ورقة أكتوبر" المقدمة من رئيس الجمهورية إلى مجلس الأمة، وتم إقرارها باستفتاء قوي في مايو 1974. وقد تجسدت أهم مقومات هذه الورقة الاقتصادية في:

- تحديث المجتمع المصري بحلول عام 2000.
- أهم عامل للتحديث هو تعجيل معدل النمو، وما يستلزمه من تغييرات بأدوار مختلف القطاعات، والاعتماد على سياسة اقتصادية مرتبطة بالأسواق الدولية.
- إعادة النظر بدور القطاع العام من حيث مقر استثماراته على الأنشطة التي يتأتى عنها القطاع الخاص وتقديم الخدمات الأساسية اللازمة للاستثمار الأجنبي.
- تشجيع القطاع للعمل في الأنشطة المنتجة.
- الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية والعربية وتشجيعها للاستثمار محلياً.

- وضع أولويات للخطة الاقتصادية : تحديث الصناعة ، وتعظيم الاستفادة من القطاع الزراعي ، و تنمية قطاع النفط والطاقة ، والسياحة .
- أن تتماشى التنمية الاجتماعية مع التنمية الاقتصادية من حيث الحرص على تنمية أقرب للتوازن إقليمياً .

وقد اعتمدت السياسات الاقتصادية اللاحقة على المبادئ المشار إليها أعلاه . وقد واجه الاقتصاد في هذه الفترة العديد من المشاكل الاقتصادية في القطاع الخارجي خاصة عام 1974 من حيث زيادة أسعار السلع الغذائية والأساسية ، وهو الأمر الذي أدى إلى اختلالات في ميزان المدفوعات ، والموازنة العامة للدولة . وأصبح عبء الدين الخارجي أكثر ثقلًا .

أما المرحلة الأخيرة ، 1980 ولغاية الآن ، فقد شهدت سلسلة من برامج الإصلاحات الاقتصادية (بفعل تدهور قيم العديد من مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي) أهمها هي تلك الموقعة مع صندوق النقد الدولي في مايو 1991 ، والموقعة مع البنك الدولي في نوفمبر 1991 (Abdel Khalek, 2001) ، والتي يشار إليها ببرنامح الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي (ERSAP) ، وسبق ذلك ترتيبات مع صندوق النقد الدولي في شهر مايو 1987 . وقد تركزت أوجه الإصلاح في العديد من الإجراءات ، منها: توحيد أسعار الصرف ، وإعادة النظر في التعريف الجمركية ، وإصدار قانون جديد لمؤسسات القطاع العام ، والبدء بخصخصة المشروعات العامة ، ورفع أسعار الفائدة ، وإعادة النظر في السياسة الائتمانية لصالح القطاع الخاص .. الخ (معهد صندوق النقد الدولي ، 1997) .

7. نتائج ملخصة في دور الدولة في النشاط الاقتصادي : كوريا ، ومصر

1. هناك ضرورة لدور الدولة في النشاط الاقتصادي إلا أن نجاح هذا الدور يرتبط بمدى قدرة الدولة على توجيه السوق وإدارته في حالة الفشل في ظل النظام المزدوج للقطاع الخاص والعام. ويتوقف دور الدولة (ضمن اعتبارات أخرى) في القيام بهذه المهام المرشدة لسلوك الأسواق على الشروط الأولية السائدة في البلدان المعنية. ومن ضمن هذه الشروط تلك المرتبطة بـ :

- المستوى التعليمي السائد .
- الأداء الجيد للقطاع الزراعي .
- توفر المؤسسات العاملة وفقاً لشروط الكفاءة .
- قوانين محاربة الاحتكار ، وتنظيم الأسواق .
- أخرى .

وبناء على ذلك فإنه في حالة عدم توفر الشروط الأولية الضرورية فلا يمكن توقع نجاح تجارب التصنيع ، والتطور الاقتصادي لاحقاً . معنى ذلك لا بد من التركيز أولاً على التعليم ، والصحة ، وعدالة توزيع الدخل ثم التوجه نحو الاستثمار في الصناعة .

2. رغم مرارة التاريخ الاستعماري كانت هناك فتاعة من دول شرق آسيا ، مثل كوريا الجنوبية ، وتايوان ، وبقية الدول ، في التعليم من مستعمرهم ، اليابان . حيث تم تبني النموذج الياباني كأحد أفضل النماذج لاستيعاب التكنولوجيا الغربية . في حين رفضت أغلب الدول العربية هذه النماذج ، وتبنت نموذج الكتلة الشرقية . وقد اعتمد الأخير على نموذج تسليم المشاريع الجاهزة Turn-key ، من دون أن تتكيف التكنولوجيا الشرقية للمتطلبات المحلية مع عدم قدرة المتدربين في الكتلة الشرقية من إنجاز هذا التكيف .

3. وفرت الأزمات الإقليمية في شرق آسيا حوافز في تبني سياسة الاقتصاد أولاً لمعالجة المشاكل الاقتصادية. أما في أغلب التجارب العربية فقد ساهم الدخل الريعي (عوائد النفط ، أو المساعدات والهبات الخارجية ، ومساعدات الدول النفطية ، وتحويلات العاملين) في إهمال التحديات الاقتصادية ووسائل وسياسات مجابتهها ، لغاية حدوث الأزمات ، والتغاضي عن حلول هذه الأزمات بعد انتهائها . وهو الأمر الذي لا يخلق تراث متراكم من الخبرة في حل الأزمات والخبرة في الإدارة الاقتصادية السليمة .

التجربة العراقية ودور الدولة : مثال آخر من الوطن العربي

مثلاً اعتبرت تجربة محمد علي في مصر مثلاً حديثاً لأولى محاولات خلق دولة صناعية ومتطورة ، والتي تم إجهاضها في اتفاقية لندن عام 1840 ، تعتبر تجربة داود باشا ذات الخمسة عشر عاماً (1817-1832) مثلاً آخرًا لمثل هذه المحاولات ، ولدور المتميز للدولة في الحياة الاقتصادية. فقد عُنِي عناية خاصة بالتعليم (الذي بدأت تركز عليه نظريات النمو الداخلي الحديثة حالياً) ، وأدخل أول مطبعة عرفها العراق ، وكون جيشاً عظيماً ، وأسس مصانع المنسوجات لتفي بحاجة العراق (سياسة إحلال واردات) ، وفرض قسماً للحماية ضد السلع البريطانية ، وأخضع تقييم بضائع شركة الهند الشرقية التي تمر بالعراق لنظام دقيق (الأمر الذي جلب له سخطاً من الشركة كان كافياً لعزله) (أمين ، 1979).

ويشير شارل عيساوي (1990) ، إلى الثروات الهائلة التي كان يملكها العراق سواء على شكل ثروات طبيعية غير مستغلة (النفط ، والكبريت ، والرصاص ، والنحاس ، والتي كانت محل أنظار

البريطانيين والفرنسيين) ، أو موارد مفقودة بسبب الامتيازات الواسعة التي منحها والي بغداد السابق سعيد باشا للانكليز (والتي لم يحصلوا عليها حتى في مستعمراتهم) وهو الأمر الذي أصاب الخزانة العراقية آنذاك بالعجز . لذا حرص داود باشا على تفعيل هذه الموارد . وهو الأمر الذي ساهم في زيادة موارد الميزانية قياساً بعهد أسلافه (من الضرائب ، وصادرات التمر والقطن ، وتأجير المساكن ، وصادرات الحبوب) .

أما عن دور الدولة الاقتصادي بعد الاستقلال في 3 أكتوبر 1932 فقد تجسد على شكل برامج اقتصادية منها برنامج الحكومة في تموز/يوليو 1935 الذي تجسّد تحت ثمانية عشر عنواناً تغطي كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية ، وداعياً إلى إصلاحات اقتصادية شملت العمل ، والتجارة ، والزراعة ، والصناعة ، والموازنة ، والتعليم ، وغيرها .

وقد اتصف هذا البرنامج ، وما تضمنه من برامج فرعية ، بالطموح المفرط الذي لا يتناسب مع الإمكانيات الواقعية (قارن مع أهداف خطة 1961/1960-1964/1965 المصرية) . بحيث وصفها الوزير الأمريكي آنذاك في بغداد ، بطريقة ساخرة ، بأن تنفيذها يحتاج إلى إرادة إلهية (Sasson, 1987).

أما برنامج حكومة المرحوم نوري السعيد في 27 آذار/مارس 1939 فقد كان هو الآخر موسعاً بحيث تضمن تسعة أهداف عامة في موازنة الميزانية ، وإيجاد كادر حكومي ، وإعادة النظر بالقوانين المدنية، وإصلاح النظام الضريبي، وتنظيم التجارة الخارجية ، وإنشاء بنوك محلية ، ودعم الجهاز الإحصائي ، .. وما تفرع عن هذه الأهداف من أهداف فرعية أخرى .

ولا بد من الإشارة بأن دور الدولة في النشاط الاقتصادي منذ الانتداب ولغاية الاستقلال عام 1932 لم يكن يمثل دور الدولة العراقية بالكامل حيث أشارت الاتفاقية الانكليزية - البريطانية عام 1922 بضرورة إلحاق مستشارين بريطانيين في الوزارات والهيئات العراقية (على شكل مدراء ومستشارين) . رغم اتجاه هذا العدد من المستشارين للتناقص من 2906 عام 1920 إلى 234 عام 1929 ، إلا أنه لم يرافقه انخفاض في التأثير البريطاني على إدارة الدولة اقتصادياً وسياسياً. أما بعد الاستقلال ، عام 1932، فقد تغيرت صفة هؤلاء المستشارين بحيث أصبحوا (موظفين) لدى الحكومة العراقية (Ibid).

وقد تجسد دور الدولة بشكل واضح في الأداء الاقتصادي بعد إنشاء مجلس الإعمار Development Board عام 1950 . وقد كان الحافز وراء إنشاء المجلس تزايد الإيرادات النفطية

(من 31 مليون دينار عام 1949 إلى 74 مليون دينار عام 1955). بالإضافة إلى منح البنك الدولي العراق قرضاً بقيمة (12.8) مليون دينار واشترطه تأسيس وكالة مستقلة للتنمية . وتم إنشاء هذه الوكالة تحت اسم المذكور أعلاه ، مجلس الإعمار. وقد تضمن قانون إنشاء المجلس إلزام الحكومة بتوجيه كافة الإيرادات النفطية لميزانية المجلس. على أن يقوم المجلس (Alnasrawi, 1994) بـ :

1. إعداد خطة مالية واقتصادية لتنمية موارد البلاد .
2. تخطيط وتنفيذ المشروعات الإنمائية .
3. إجراء المسوحات الشاملة للموارد غير المستغلة .
4. تسليم المشروعات المنجزة للوزارات بهدف إدارتها وصيانتها .

وقد قام المجلس بإعداد برنامج لتنمية الاقتصاد العراقي ، مع تركيز على إعادة تأهيل القطاع الزراعي وتوفير البنية الأساسية من ري وتنظيم لموارد المائية . وامتدت فترة البرنامج للفترة /1956-1951/1950 . وبعد زيادة عوائد النفط ، بفعل اتفاقية مناصفة الأرباح مع الشركات النفطية ، تم تخصيص 70% من هذه العوائد لأغراض التنمية (تحول إلى ميزانية المجلس) ، و 30% إلى الميزانية الجارية للدولة . كما أعيد النظر بهيكل البرنامج لاحقاً ليصبح على شكل خطة خمسية للسنوات /1960-1956/1955-1959 ، على شكل أربعة برامج. إلا أن انقلاب 14 تموز/ يوليو 1958 قام بإجهاض تنفيذ البرنامج الرابع ، وأيضاً مجلس الإعمار (ووزارة الإعمار التي أنشأت لاحقاً كحلقة وصل ما بين مجلس الوزراء ومجلس الإعمار). وتم انتهاج توجهات مختلفة جذرياً عن تلك السائدة قبل الانقلاب قائمة على التصنيع السريع وما تبعها من هجرات ريفية للحضر ، وأدلجة المجتمع ، وغلبة الاعتبارات السياسات على حساب اعتبارات الكفاءة .

وقد أعقب الحقبة السياسية الجديدة ، عدم استقرار سياسي ، رافقه إصدار العديد من البرامج والخطط (بعد إلغاء مجلس الإعمار واستبداله بوزارة التخطيط ، ومجلس التخطيط) :

1962-1960	الخطة المؤقتة الأولى
1965-1961	الخطة التفصيلية الثانية
1969-1965	الخطة الخمسينية الثالثة
1974-1970	خطة التنمية الخمسية (آخر خطة منشورة)

ثم تبع ذلك استبدال الخطط ببرامج سنوية :

1975	البرنامج الاستثماري لعام
1976	البرنامج الاستثماري لعام
1977	البرنامج الاستثماري لعام

ثم عودة للخطة الاقتصادية :

الخطة الخمسية 1976-1980

ثم إلغاء مجلس التخطيط عام 1987 واستبداله بوحدة ملحقة بوزارة التخطيط

الخطة الخمسية 1981-1985

الخطة الاقتصادية 1980-1990 (لم تتم صياغتها)

9. الخصخصة

انتهجت أغلب البلدان العربية سياسة الخصخصة منذ الثمانينيات ، للتخفيف من دور الدولة، وكرر فعل للأزمات والصعوبات الاقتصادية التي واجهت عوائد الموازنة العامة للدولة . وذلك بهدف إيجاد موارد إضافية لعوائد الموازنة من جرّاء بيع أصول المشروعات العامة ، وتطبيقاً لمتطلبات برامج الإصلاح الاقتصادي المرتبطة بمنح تسهيلات وقروض من مؤسسات التمويل الدولية في حالة البلدان غير النفطية . أما في حالة البلدان النفطية فقد ارتبطت في الفترات التي ينخفض بها العوائد النفطية ، وخفضت في الفترات التي تشهد بها هذه العوائد رواجاً ملحوظاً .

وهنا لا بد من الإشارة بأن الخصخصة ليست هدفاً بحد ذاته وإنما هي أحد أدوات السياسات المتاحة لإدارة الاقتصاد الكلي ، على أن تهدف هذه السياسة إلى خفض الأسعار ، بفعل تنافسية المشروعات المخصصة ، وتوفير فرص عمالة إضافية في الأجل المتوسط والطويل بفعل تنامي أرباح الشركات الخاضعة للخصخصة بفعل نجاحها في المنافسة وتوسيع قاعدة الملكية .

إلا أن ما تم إهماله ، وعدم التركيز عليه في أغلب برامج الخصخصة هو الشروط المسبقة الواجب توفرها لنجاح هذه الإدارة . وتشتمل هذه الشروط على :

- وجود قطاع خاص يعمل وفق ضوابط قوى السوق (غير احتكاري) .
- وجود الإطار المؤسسي الذي يمنع الاحتكار والمتمثل بقانون محاربة الاحتكار وما يحتاجه من جهاز قضائي تجاري مستقل ، وكفوء .
- توسيع قاعدة الملكية وتخصيص نسب من أسهم المشروعات العامة للعاملين .

إلا أنه يلاحظ أن أغلب تجارب الخصخصة العربية قد حولت المشروعات العامة من احتكار حكومي إلى احتكار خاص. من دون وجود آلية قانونية وقضائية للحد من هذه الممارسات ، وتعتبر سياسة الخصخصة الوجه الآخر لدور الدولة في النشاط الاقتصادي . وبالتالي فإن الحديث عن

الخصخصة يعني ضمناً الحديث عن دور الدولة في النشاط الاقتصادي . ويمكن أن تصنف أهمية المشروعات العامة (وفي المقابل الخصخصة) في السياسة الاقتصادية ، بالبلدان العربية ، ضمن أربع مراحل (Jiyad, 1995) :

- مرحلة الطفولة : بعد الحرب العالمية الثانية وخلال الخمسينيات من القرن الماضي / نمو متزايد لدور الدولة متأثرة بالتطورات بالبلدان الاشتراكية آنذاك ، وحملة التأميمات في البلدان الأوروبية الغربية ، وأيدولوجيات إقليمية .
- مرحلة التعزيز: فترة الستينيات ضمن حملة التأميمات الواسعة للمشروعات العامة الخاصة والتي بدأت مع التجربة المصرية وانتشرت إلى تجارب العراق وسوريا وبلدان أخرى .
- المرحلة الثالثة : الفترة المختلطة والمتردة: وسادت في فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات حيث تميزت بانتشار نوع من الخصخصة / المشروعات العامة القائمة على المشروعات المشتركة من ناحية ، وتعميق التأميمات كما حصل في السودان في السبعينيات ، وبداية التراجع عن المشروعات العامة لصالح الخصخصة في مصر بدءاً من أوائل السبعينيات ، من ناحية أخرى .
- المرحلة الرابعة : التراجع عن المشروعات العامة لصالح الخصخصة: وبدأت هذه المرحلة في الثمانينيات تقريباً ، ولا زالت مستمرة لغاية الآن . ويعزى هذا التراجع إلى تغيرات دولية مثل سياسة ريفان Reaganism ، وسياسة تاتشر Tacharism ، وتأثيرها على مؤسسات التمويل الدولية، وتأثير البرامج الاقتصادية لهذه المؤسسات على الدول العربية ، ضمن سياسات إجماع واشنطن أو السياسات الأخرى الداعية لمزيد من الخصخصة . واندلاع أزمة المديونية الخارجية عام 1982 ، وانهيار الكتلة الاشتراكية .

في ظل هذه الأجواء سادت خيارات الخصخصة من أغلب البلدان العربية ضمن تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي. حيث وصلت عدد الاتفاقيات الموقعة ما بين البلدان العربية والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (26) و (30) اتفاقية، تبعاً، خلال الفترة 1981-1991. أي ما مجموعه (56) اتفاقية وهو الأمر الذي يشير إلى التأثير الخارجي للخصخصة. وتوزعت هذه الاتفاقيات على: 16 للمغرب ، و 11 موريتانيا ، و 8 للصومال، و 8 تونس، و 4 للجزائر ، و 4 للسودان، و 3 لمصر، و 2 للأردن .

وما يلاحظ بخصوص دواعي سياسة الخصخصة في البلدان العربية هو أنها لم تكن وفق تطورات مرحلية اقتصادية وضمن استراتيجيات تنموية ، بل استجابة لصدمات اقتصادية وسياسية غير محسوبة مسبقاً . بالإضافة ، وكما أسلفنا ، غير معدّها لها من حيث توفير الشروط المسبقة . وهو الأمر الذي أفرغ سياسة الخصخصة من نتائجها المتوقعة سواء في مجال الخفض المتوقع للأسعار ، أو توسيع قاعدة الملكية .

وتبدو هذه الدواعي واضحة من اختلاف الباعث للخصخصة من بلد عربي لآخر . ففي حالة المغرب تعتبر سياسة الخصخصة من أكثر السياسات سرعة في التطبيق والتي بدأت عام 1986 بخصخصة المشروعات العامة (الخاسرة) ، إلا أن المغرب تبناها بخصخصة المشروعات (الرابحة) عام 1989 . أما في حالة تونس فقد استهدفت الخصخصة المشروعات العامة الخاسرة فقط . في حين اختلقت الاعتبارات الاقتصادية والسياسية ، كمحرك للخصخصة ، في حالة مصر بدءاً في السبعينيات .

كما قام العراق خلال الفترة 1987-1990 ببيع (أو للتحويل للقطاع المشترك) حوالي 80 مشروع عام . وهو الأمر الذي فتح الباب لانتعاش القطاع الخاص حيث وصلت عدد منشأته عام 1982 إلى 5308 منشأة (وبرأس مال بلغ حوالي 8 بليون دولار ، وبدور حكومي في عدد لا يتجاوز 42 منشأة) في حين بدأ الخصخصة في الجزائر في القطاع الزراعي عام 1982 ، لتتوسع هذه السياسة بعد خمس سنوات بفعل القانون رقم 9 لعام 1987 .

والآن ما هي محصّلة سياسات الخصخصة في عدد من البلدان الغربية ، والتي كان من المؤجل وفقاً لسياسات الإصلاح الاقتصادي التي سادت منذ الثمانينات ولغاية الآن أن تساعد في زيادة العرض السلمي والخدمي وتقليل الأسعار (ضغط معدل التضخم) ، وتعزيز الصادرات ، وتقليل العجز في الموازنة العامة للدولة ، وتوسيع قاعدة الملكية ، وغيرها من الأهداف .

إن هذا التساؤل يقودنا إلى تساؤل مباشر وهو هل يمتلك القطاع الخاص في البلدان العربية (مع الإقرار بوجود تفاوت في الكفاءة من بلد لآخر) مقومات إدارة الاقتصاد الكلي من حيث الرغبة Willing ، والقدرة Ability . والاستعداد Ready ، والدافع Motivation (WARM) . فنقدر تعلق الأمر بحالة العراق ، مثلاً ، التي شهدت تحولاً نحو الخصخصة ، كما أشرنا ، في منتصف الثمانينيات لم تعتمد على تحالف سياسي قوي ما بين القطاع الخاص ، والنظام السياسي ، وبالتالي لم يقدر لهذه التجربة بالنجاح (Chaudhry, 1992) ، وهو الأمر الذي يحفز هروب رأس المال Capital Flight في المراحل اللاحقة . ويجعل من أمر عودتها في ظل برامج الخصخصة مرأ غير مؤكداً (قدرت الأموال

المصرية في الخارج أوائل برنامج الإصلاح عام 1993 بحوالي 55-60 بليون دولار مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي البالغ حوالي 43 بليون دولار ، (Jiyad, 1995).

كما أن العلاقة ما بين القطاع الخاص والدولة يجب أن لا ينظر إليها على أنها متضادة بل مكملة . بل والأهم من ذلك أن تنامي الخصخصة قد يترتب عليه زيادة أهمية الدولة ، ليس باعتبارها كمنظم أو رجل أعمال أو مستثمر ، رغم أهمية هذا الدور أحياناً ، بل دورها في التنظيم ودعم القدرات التنافسية ، وكبح التوجهات الاحتكارية ، ودورها في تأسيس وإدارة شبكات الأمان الاجتماعية.

وإذا ما استثنينا بعض الأدوات للدولة في شبكات الأمان فإن تجارب البلدان العربية في تعزيز دور الدولة كمنظم لعمل الأسواق ، خاصة في إصدار وتفعيل الشروط المسبقة للخصخصة وعمل الأسواق ما لم يكن بالمستوى المطلوب . حيث لا زالت أغلب هذه البلدان تفتقد قوانين محاربة الاحتكار. أما تلك التي أصدرت مثل هذه القوانين فلا زال الجهاز القضائي التجاري بحاجة لإعادة تأهيل من حيث الكفاءة والاستقلالية وسرعة البت في القضايا.

10. آليات النمو

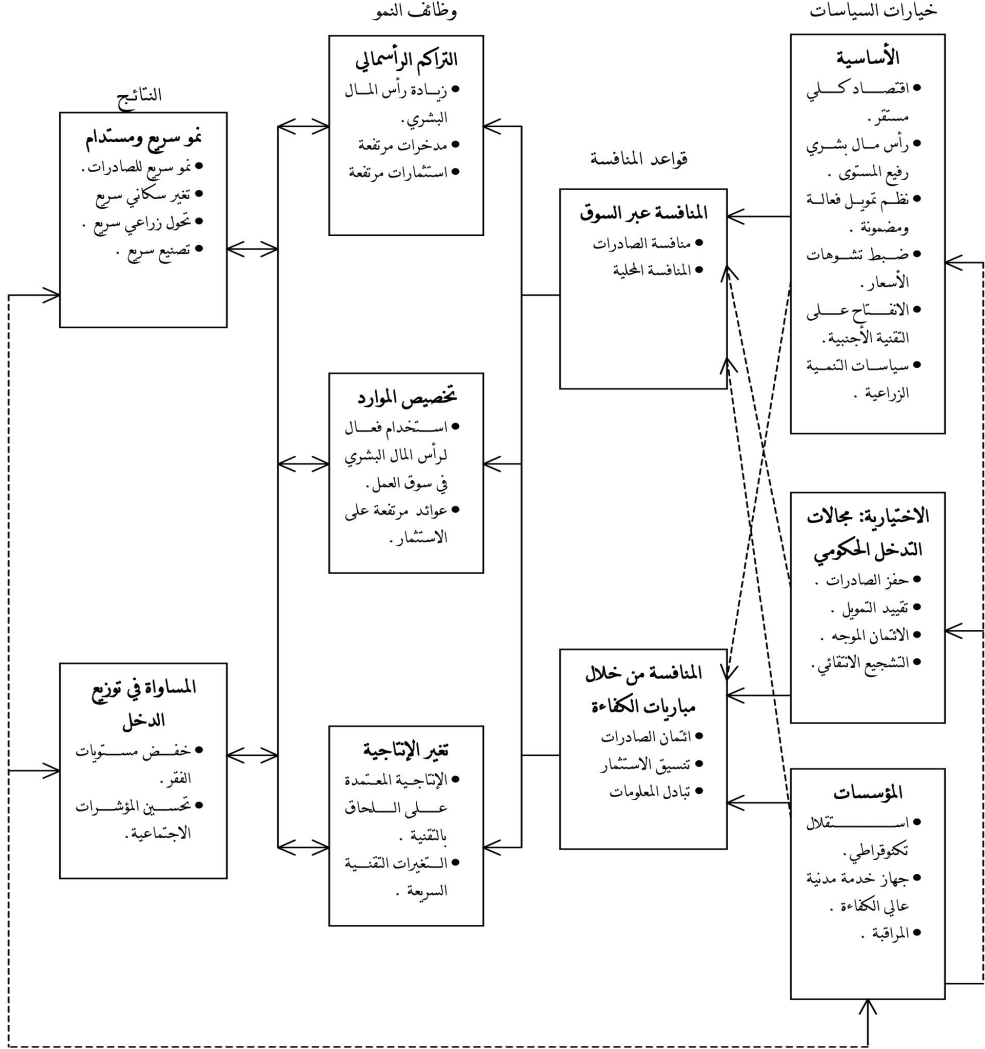
في الوقت الذي لم تتمكن الدولة ، في أغلب التجارب الاقتصادية العربية ، من لعب الأدوار الاقتصادية الرشيدة المناطة بها لتعزيز النمو ، وتقليل تفاوت الدخل ، وعدم سيادة تصور بعيد المدى للمستقبل الاقتصادي يتم الالتزام به بغض النظر عن تقلب النظم السياسية ، نجحت أغلب الدول المصنعة حديثاً ، ولا سيما بلدان شرق آسيا ، في توفير هذا الدور للدولة حتى تحت نظم غير مدنية. ويتضح هذا في تدرج تحقيق الأهداف ، وأولوياتها ، المشار إليه في تجربة الخطط الاقتصادية في كوريا الجنوبية. عكس ما هو ملاحظ في أغلب التجارب العربية القائمة على تحديد أعداد كبيرة من الأهداف من دون إمكانية تحقيقها أنياً لصعوبة أو استحالة ذلك عملياً .

بالإضافة إلى تواضع ، أو فقدان ، الشروط المسبقة لعملية الخصخصة سواء وجود قطاع خاص منظم ويعمل وفقاً لآلية السوق إلى حد كبير ، وبعيد عن التوجهات الاحتكارية ، وكذلك عدم وجود مؤسسات اقتصادية وقضائية تجارية راسخة ، ومستقلة إلى حد بعيد ، والأهم من ذلك غياب القوانين المنظمة لآليات المنافسة ومحاربة الاحتكار . بالإضافة إلى عدم توفر الشروط المسبقة الأخرى مثل رأس المال البشري الملائم ، وفشل الأسواق ، وغياب أو تواضع التطور التكنولوجي وسهولة انتشاره ما بين مختلف القطاعات، .. الخ .

كان من شأن هذه القيود ، وغيرها الكثير ، أن تحدّ من عمل السياسات الاقتصادية ، وتحيّد تأثيرها (مع ضرورة الأخذ بنظر الاعتبار تأثير الصدمات الخارجية : الحروب ، تغيرات أسعار النفط والمواد الأولية ، تحويلات العاملين ، ..) على الأداء الاقتصادي الكلي (لا يعتقد البعض بأهمية السياسات الاقتصادية في تفسير سلوك النمو الاقتصادي بل يعزى هذا التفسير إلى عوامل أخرى مثل ملائمة المؤسسات: Easterly, 2003).

لذا فإنه من الأهمية بيان آلية النمو المتبعة في البلدان المصنعة حديثاً ، مثل كوريا وغيرها من بلدان شرق آسيا ، وعلاقتها مع مختلف بيئة الأداء الاقتصادي ، وهو ما يطلق عليه بالاتجاه الوظيفي للنمو (The World Bank, 1993) Functional Approach to Growth ، وهو الأمر شبه المفقود في تجارب أغلب البلدان العربية . ويوضح الشكل (1) أدناه هذا الاتجاه العملي لآليات النمو (الاتجاه الوظيفي) .

الشكل (1): الاتجاه الوظيفي للنمو
تجربة البلدان المصنعة حديثاً في شرق آسيا



المصدر : The World Bank, 1993

يوضح هذا الشكل ، في أربعة أعمدة ، التفاعلات ما بين خيارين من خيارات السياسة :

العمود الأول	<input type="checkbox"/>	- الأساسية Fundamental، و - الاختيارية Selective
		ويوضح كذلك طريقتين لنظام المنافسة :
العمود الثاني	<input type="checkbox"/>	- منافسة السوق Market-Based ، و - المنافسة على أساس المباراة Contest-Based
		والوظائف الأساسية الثلاثة لإدارة النمو :
العمود الثالث	<input type="checkbox"/>	- التراكم Accumulation، و - تخصيص الموارد Allocation، و - التغير في الإنتاجية Productivity Change
		وأخيراً نتائج النمو ، وتوزيع الدخل :
العمود الرابع	<input type="checkbox"/>	- نمو سريع ومستدام Rapid & Sustained، و - توزيع دخل عادل Equal Income Distribution

وتوضح الخطوط المتصلة كيف أسهمت خيارات السياسة (العمود الأول) ومن خلال آلية المنافسة (أو المباراة) في تحقيق وظائف النمو (العمود الثالث) . حيث يلاحظ أن عدداً من السياسات (العمود الأول) مثل رأس المال البشري المتطور ، والاستقرار الاقتصادي ، قد أسهموا بشكل كبير في التراكم الرأسمالي ، والتخصيص الأفضل للموارد (العمود الثالث) . كما أسهمت أنظمة التمويل الفعالة في رفع معدلات الادخار وتوجيهها ناحية التراكم الرأسمالي . كما كان للحد من تشوهات الأسعار المحلية (العمود الأول) التأثير في تضييق الفجوة ما بين الأسعار المحلية والدولية ، وهو الأمر الذي ساعد في ضخ المزيد من المدخرات الأجنبية للداخل خاصة في مجال الاستثمار في التكنولوجيا المتقدمة . كما شجعت التنمية الزراعية في الريف (العمود الأول) في تعزيز معدل النمو (العمود الثالث) وتحسين توزيع الدخل (العمود الرابع) .

وتشير الأسهم إلى أن المنهج الوظيفي للنمو يمتلك العديد من آليات التغذية الخلفية Feedback . فعلى سبيل المثال ، ساهم النمو السريع والمستدام (العمود الرابع) في تعزيز التراكم

الرأسمالي في دول شرق آسيا من خلال ارتفاع معدلات الادخار - وتوليد استثمارات ضخمة وفعالة في رأس المال البشري . كما ساهم النمو السريع والمستدام ، أيضاً ، في تخصيص Allocation رأس المال البشري من خلال تسريع تنقل العمل Labour Mobility ، وتحديد السوق للأجور . كما ساهم النمو السريع والمستدام في إيجاد وحماية المؤسسات خاصة تلك المرتبطة بالخدمة المدنية ، من خلال الحد من مبررات الفساد .

ويشير الشكل أيضاً إلى أن السياسات الست (العمود الأول) المشار إليها تحت السياسات الأساسية تعمل من خلال آليتين للمنافسة (العمود الثالث) : منافسة السوق ، والمباراة (انظر الجدول 4 حول أمثلة المنافسة ضمن هذه الآلية) . وتشير هذه الآلية إلى الدمج ما بين آلية التعاون ما بين الشركات ، وآلية المنافسة فيما بينها وذلك خوفاً من أن يقود أسلوب التعاون إلى رفع الأسعار من خلال الاحتكار الأفقي أو قد يحول التعاون للحد من المنافسة . لذا ابتكرت هذه الدول ما يسمى بالمنافسة القائمة على المباراة . حيث تم تطوير هياكل مؤسسية تتنافس خلالها الشركات للفوز بمزايا اقتصادية مثل الحصول على قروض أو غيرها ، والتصدير هودائماً الأساس للفوز بالمزايا والحوافز الاقتصادية) . حيث تساعد الثلاث سياسات الأساسية للنمو (العمود الأول) وهي : الاستقرار الاقتصادي ، والنظم المالية الفعالة ، والحد من تشوهات الأسعار ، وتساعد في تحقيق عمل آلية السوق ، في حين تحتاج سياستين وهما : الاستثمار في رأس المال البشري ، والانفتاح على التكنولوجيا الأجنبية ، إلى أسواق كفاءة حتى تتمكن من العمل .

ولمقارنة أداء عينة من اقتصادات بلدان شرق آسيا ، مع عينة من البلدان العربية ، باستخدام عدداً من المؤشرات المستمدة من آلية النمو الوظيفي ، المشار إليها بالشكل أعلاه ، يوضح الجدول التفاوت ، والذي يقيس بدوره خسارة الفرص التنموية التي كان بالإمكان استغلالها لو توفرت الشروط المسبقة للنمو التنموية في البلدان العربية . وكما يلاحظ فإن هناك فجوات في غير صالح البلدان العربية يمكن أن تستخدم ، كمؤشر تقريبي ، إما لفشل السياسات ، أو لعدم القدرة في التأقلم مع الصدمات لجمود في مرونة رأس المال العيني والبشري والمؤسسي وهو الأمر الذي فاقم في مشكلة المديونية الخارجية ، وعجز الموازنة العامة ، بالإضافة إلى مؤشرات سلبية أخرى ، مقارنة مع تجارب بلدان شرق آسيا (أنظر الأشكال والجدول في الملحق) .

الجدول (4) : أمثلة على التنافس من خلال المباراة

الدولة	القوانين	المكافآت	المحكمون
اليابان كوريا تايوان ماليزيا	الشركات لا بد من أن يكون لديها طلبات تصدير . غالباً ما يتم إثباتها عبر خطابات الائتمان (L.C.) في كوريا وماليزيا يجوز للمصدرين غير المباشرين (أو الموردين للمصدرين) أن يقدموا خطابات ائتمان محلية .	ائتمانات التصدير حق الحصول تلقائياً على الائتمان بعد إتمام الشحن وفي بعض الحالات (كوريا وماليزيا) ائتمان طويل الأجل قبل الشحن لكل المصدرين. المصارف المركزية تخضم مرة أخرى تلقائياً فواتير التصدير (غالباً ما تعتمد على خطابات الائتمان) بمعدلات فائدة ذات امتياز. في كوريا ائتمانات التصدير كانت كبيرة وكانت تستخدم غالباً لتمويل أنشطة أخرى .	المصارف المركزية ، المصارف التجارية، والمؤسسات التمويلية ذات الأهلية .
اليابان كوريا تايوان	الشركات يجب أن تبرهن على أداء جيد ومتواصل في التصدير. في كوريا كان أداء التصدير في الماضي هو أحد أهم معايير الحصول على الترخيص الحكومي لإنتاج المنتجات ذات الأولوية .	- الحصول على قروض ذات امتياز علاوة على ائتمان التصدير . - في كوريا الحوافز (مثل الائتمان ذي الامتياز ، الإعفاء من رسوم الاستيراد، الإعفاء من الضرائب) تمنح لمنتجات السلع ذات الأولوية .	وزارة المالية، البنك المركزي.
كوريا سنغافورة هونغ كونج	الشركات يجب أن يكون لديها طلب تصدير غالباً ما يتم إثباته برسالة ائتمان (L.C.) .	هيئة ائتمان التصدير (غالباً ما تنشئها الحكومة) توفر تأمين قروض تصدير بمعدلات مدعومة.	وزارة المالية ، هيئة ائتمان التصدير

المصدر : The World Bank. 1993

أما فيما يخص دور الدولة من خلال الخطط الاقتصادية ، فلم يكن مشجعاً أيضاً ، وهو الأمر الذي يشير إلى فرص ضائعة (مقارنة بالدول المصنعة حديثاً). فإذا أخذنا حالة العراق من حيث مقارنة نسبة الإنفاق التنموي الفعلي إلى المخطط خلال خطة 1958/1959-1962/1963 و

1974-1970 ، يلاحظ كما يشير الجدول (5) أنها لم تتجاوز في أحسن الحالات 55% في القطاعات الأخرى ، و 73% تبعاً .

جدول (5) الإنفاق التنموي : المخطط الفعلي لخطتين اقتصاديتين

1974-1970	1963/1962-1959/1958	
73	49.8	الزراعة
44	39.9	الصناعة
67	36.4	النقل والمواصلات
40	53.4	المباني والتشييد

المصدر: Alnasrawi. 1994

ولا يختلف الأمر في حالة البلدان العربية المخططة .

11. مصادر النمو

يوضح الجدول (6) تجزئة العوامل المسؤولة عن النمو في عدد من البلدان العربية ، وبلدان

شرق آسيا .

جدول (6) مصادر النمو الاقتصادي في عدد من البلدان العربية

وبعض بلدان شرق آسيا (1960-1997)

مجموع إنتاجية العوامل (TFP)	العمل	رأس المال	النمو	البلد
-0.006	0.006	0.034	0.31	الجزائر
0.011	0.011	0.035	0.057	مصر
-0.018	0.020	0.020	0.023	العراق
-0.018	0.056	-0.015	0.022	الكويت
-0.096	-0.011	0.165	0.058	ليبيا
0.011	0.013	0.025	0.049	المغرب
-0.012	0.014	0.028	0.030	السودان
0.010	0.012	0.028	0.051	تونس
0.004	0.012	0.065	0.081	كوريا
0.007	0.016	0.046	0.069	ماليزيا
0.010	0.015	0.033	0.058	إندونيسيا
0.029	0.025	0.026	0.080	سنغافورة
0.005	0.012	0.055	0.072	تايلاند

المصدر: Makdisi. Fattah and Limam. 2000

وكما يتضح من الجدول أعلاه فإن أغلب مصادر النمو الاقتصادي تولدت من رأس المال العيني على حساب العمل ، ومجموع إنتاجية عوامل الإنتاج . وتسري هذه النتيجة على بلدان شرق آسيا ما عدا سنغافورة حيث فاقت مساهمة العوامل الأخرى (TFP) وهي رأس المال، و العمل . أما في حالة البلدان العربية الممتلئة في الجدول فقد نجحت مصر ، والمغرب ، وتونس فقط في تحقيق مساهمة موجبة بمجموع إنتاجية عوامل الإنتاج (مع مساهمة سالبة للدول الأخرى) . وقد أوضحت نتائج تحديد العوامل المسؤولة عن سلوك مجموع إنتاجية عوامل الإنتاج الدور المتميز للمؤسسات، ورأس المال البشري. والتي يعزى لها تفسير المستوى المنخفض لأداء الإنتاجية في البلدان العربية مقارنة مع بلدان شرق آسيا (Makdisi, Fattah, and Limam, 2000).

12. أداء جهاز الخدمة المدنية

بالإضافة إلى مصادر معدل النمو ، لعب إعادة هيكلة جهاز الخدمة المدنية دوراً مهماً في الحد من الفساد الإداري ، والحد من ظاهرة البحث عن الريع Rent Seeking في بلدان شرق آسيا . ورغم استشراء الفساد الإداري حتى عام 1960 ، في كوريا مثلاً ، إلا أن الأمر تغير في أقل من عقدين حيث أصبح مع نهاية السبعينيات من أحسن الأجهزة سمعة في الدول النامية .

ويعزى ذلك إلى عدة اعتبارات منها التأثير الثقيل للكونفوشوسية التي أضفت احتراماً (لفترة تمتد لستمائة سنة سابقة) على العلماء وميزتهم على الفئات الأخرى . إلا أن هذه التقاليد لم تحل إشكالية الفساد لحالتها إلى أن اضطلع الجنرال بارك بالسلطة عام 1961 وأدرك الحاجة الملحة لجهاز حكومي وإداري نظيف ، كشرط مسبق للأداء الاقتصادي الجيد. لذلك أعاد تنظيم جهاز الخدمة المدنية واستبدل النظام الفاسد بنظام آخر يعتمد على الكفاءة. وعليه تحسنت الرقابة على أداء الموظفين الحكوميين وأصبحت التعيينات تخضع للقدرات والأداء. وكمثال آخر من اليابان تم استبدال نظام التقاعد السائد لتشجيع الأفراد المتميزين للبقاء في الخدمة، الأمر الذي أدى إلى ظهور منافسة شديدة بين موظفي الحكومة للبقاء بالمنصب ، كما أسهم ذلك في تحسين أخلاقيات العمل. علماً بأن معدل الرقم القياسي للفساد الإداري بلغ عام 2003، كمعدل للبلدان العربية، (1.9) مقارنة ب (4.5) في سنغافورة، و (4.0) في هونج كونج، و (6) في فنلندا (علماً بأن قيمة هذا المؤشر تتراوح ما بين الصفر "الأسوأ" و "6" الأمثل) (Political Risk Services Web site).

وبالتالي فقد ضيعت البلدان فرصة معالجة الفساد الإداري كشرط مهم للنمو والتنمية. وهو الأمر الذي يحتاج لبعد زمني قبل التمكن من تلمس آثاره على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

13. البطالة

رغم الدور المتنامي للدولة في النشاط الاقتصادي، واستيعابها لأعداد كبيرة من قوة العمل إلا أن معدلات البطالة في تنامي مستمر، وهو الأمر الذي يوحى بتواضع مساهمة الأنشطة الاقتصادية في استيعاب العمالة على أسس من الاستدامة. وينعكس هذا الأمر في وصول معدل البطالة، كمتوسط للبلدان العربية، إلى حوالي 15%، والحاجة إلى خلق فرص عمل تعادل حوالي (90) مليون فرصة عمل بحلول عام 2020 (أو ما يعادل ضعف العمالة الحالية).

ويمكن أن يفسر هذا التراخي في استيعاب العمالة إلى تشبع القطاع الحكومي بالعمالة من ناحية، وتواضع أهمية القطاع الخاص باستيعاب العاطلين عن العمل. ففي الوقت الذي بلغت فيه نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي في الصين (10.2%) و (19.7%) عامي 1991 و 2001، تبعاً، بلغت هذه النسب (16.3) و (17.6) في أوروبا وأواسط آسيا (لاتفيا، وبولندا، وسلوفاكيا، وبلغاريا، وأوكرانيا)، و (14.3) و (16.8) في أمريكا اللاتينية ودول الكاريبي (شيلي، والبرازيل، وبيرو، وفنزويلا)، و (12.1) (15.5) في جنوب آسيا (بنغلاديش، وباكستان، ونيبال، والهند)، ولتصل إلى (16.5) و (12.8) في ثماني دول عربية (الجزائر، ومصر، والأردن، ولبنان، والمغرب، وسوريا، وتونس، واليمن).

كما يمكن أن يعزى الفشل أو الضعف في توفير فرص عمل إضافية إلى تواضع مساهمة الصادرات ما عدا الصادرات النفطية. حيث ظلت هذه الصادرات أقل من الصادرات الممكنة Potential. حيث أظهرت الصادرات الممكنة لتسع دول عربية (الجزائر، ومصر، ولبنان، وسوريا، وتونس، والسعودية، والأردن، والمغرب، واليمن) أقل من الواحد الصحيح. في حين أظهرت دول تسع أخرى صادرات ممكنة أكبر من الواحد الصحيح (سلوفاكيا، والجيك، وكوستاريكا، وكوريا، والمكسيك، وهنغاريا، وتايلاند، والفلبين، وماليزيا) (Nabli, 2005).

14. السياسات الصناعية

لقد اتبعت كافة البلدان العربية تقريباً، عند بدء نهضتها الصناعية، سياسة إحلال الواردات. ولا يبدو أن هناك عيباً في اتباع هذه السياسة. فقد اتبعتها، كما أشرنا، العديد من الدول المتقدمة والنامية. إلا أن آلية تنفيذ (مراحل) هذه السياسة هي التي شكلت مواطن الخطأ في التجربة العربية. حيث تشير أدبيات هذه السياسة أنه لا بد من الانتقال تدريجياً من إنتاج السلع الاستهلاكية، إلى السلع الوسيطة، ثم إلى الرأسمالية، وبالشكل الذي ينتج عنه تحول البلد من مستورد للسلع

الاستهلاكية والوسيطه والرأسمالية إلى منتج لها بنسب ترتفع مع اكتساب الخبرة والكفاءة . و أن يقوم البلد بالانتقال من السوق المحلي إلى السوق الخارجي تدريجياً سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو الوسيطه أو الرأسمالية .

إلا أن أغلب تجارب الدول العربية تشير إلى ضياع فرص الانتقال المشار إليها أعلاه ، والاستمرار في إنتاج السلع الاستهلاكية في اغلب الأحيان مع تواضع واضح جداً في إنتاج السلع الوسيطه والرأسمالية للطلب المحلي ، ناهيك عن الطلب الخارجي . وبالتالي لم يكن العيب في سياسة إحلال الواردات بحد ذاتها وإنما في الإدارة الاقتصادية لهذه السياسة.

15. البنية الاقتصادية للأعمال

كان من المؤمل أن تقوم الدولة ، من خلال إيجاد المؤسسات والمعلومات الملائمة ، بالقضاء على كافة الإجراءات والنظم المعرقله لانسياب اتخاذ القرارات الخاصة بالاستثمار الحكومي والخاص المحلي والأجنبي . إلا أن المؤشرات المعلنه عن بيئة الأعمال لا تعتبر مشجعة على الإطلاق ، إلا فيما ندر . وذلك قياساً في سلوك هذه المؤشرات في البلدان المصنعة حديثاً ، بلدان شرق آسيا . كما توضح الأشكال (????). وهو الأمر الذي ساهم في ضياع فرص من شأنها أن تجذب المزيد من الاستثمارات في البلدان العربية ، لا سيما وأن أغلب الدراسات تشير إلى أهمية دور المؤسسات الملائمة في جذب الاستثمار بدلاً من أهمية سياسات الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز .

16. التراخي في بناء رأس المال البشري

تشير أغلب الدراسات المهتمه بمصادر النمو إلى أهمية رأس المال البشري والمتجسد أساساً في مخرجات التعليم والصحة ذات النوعية العالية . إلا أن الاهتمام انحصر في البلدان العربية بنسبة الإنفاق على التعليم والصحة إلى إجمالي الإنفاق بدلاً من الاهتمام بنوعية التعليم . مع استمرار النظرة للإنفاق شأنه شأن الإعانات في الموازنة الجارية مثلاً ، يمكن أن يخضع للضغط والانخفاض . ورافق ذلك إهمالاً بمحو أمية الأمهات والآباء ، وتحسن نوعية المدرسين ، والكتب المدرسية ، والمختبرات . ويسري نفس التوجه على الخدمات الصحية . وبالتالي كان من نتيجة ذلك على القوائم ما بين مخرجات مؤسسات رأس المال البشري (خاصة التعليم) وطلب سوق العمل ، وتفاقم مشكلة البطالة .

ومما يزيد الطين بلة التوجه نحو خصخصة أنشطة التعليم والصحة ، وتركها للقطاع الخاص، الذي يفتقد النظرة التنموية طويلة الأجل لدور رأس المال البشري في تنظيم معدل النمو وفي

ردم فجوة سوء توزيع الدخل . وهو الأمر الذي قد ينتج عنه في المستقبل القريب استقطاب ما بين من يملك ، ومن ثم يحصل على تعليم ذو نوعية عالية في القطاع الخاص، ومن يحصل على تعليم متدني النوعية في التعليم العام بسبب انسحاب الدولة التدريجي من تمويل الإنفاق التعليمي . لذا لا بد أن تعيد البلدان العربية النظر بسياسة خصخصة أنشطة التعليم والصحة بالشكل الذي تضمن التوزيع العادل لهذه الخدمات ما بين فئات المجتمع المختلفة .

17. قوانين محاربة الاحتكار

لقد أهملت العديد من البلدان العربية إصدار قوانين محاربة الاحتكار ودعم التنافسية . ولا بد من التأكيد هنا بأن العبرة ليست في إصدار مثل هذه القوانين وغيرها بل ، وهو الأهم ، توفير البنية الأساسية القانونية والقضائية لتفعيل عمل هذه القوانين ، وأولها استقلالية القضاء بشكل عام والتجاري بشكل خاص . وتعتبر مثل هذه الخطوة مهمة جداً قبل البدء بسياسات الخصخصة والتي كان من نتائجها تحول الاحتكار من صفة حكومية إلى خاصة لغياب قوانين محاربة الاحتكار الفعالة، التي توقف مثل هذا السلوك وتجعل من سياسة الخصخصة سياسة مفيدة في مجال توسيع قاعدة الملكية ، وخلق فرص للعمالة ، وخفض الأسعار ، وليس العكس .

18. الخلاصة

أن الأداء الاقتصادي المقارن ما بين الدول العربية، وبعض البلدان المصنعة حديثاً، يظهر أن هناك فجوة تنموية واضحة. وبالتالي فإن الإجابة المباشرة على سؤال المحاضرة: هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟ قد تكون بالإيجاب. وبناءً على هذه الإجابة عرضت هذه المحاضرة عدداً من الأسباب، وغيرها الكثير، التي ساهمت في توضع إسهامات الدولة العربية في تأسيس اقتصادات قابلة للنمو Viable، ومرنة لاستيعاب الصدمات الداخلية والخارجية من خلال راس مال بشري كفؤ سياسياً، واقتصادياً، وإدارياً، ومؤسسات فعالة للإدارة بمعناها الشامل. ومن ضمن الأسباب التي وردت بالمحاضرة هي صعوبة قبول ما يشاع حالياً في الأدبيات الاقتصادية من أن الدول المتطورة صناعياً قد نمت بالاعتماد على حرية التجارة، وليس من خلال دعم الصناعات الناشئة. حيث تؤكد كافة الحقائق التاريخية الاقتصادية أن هذه البلدان قد نمت في ظل حوافز جمركية وحمائية واضحة. تبعتها بعد ذلك تحرير تدريجي للتجارة الخارجية. ومن ضمن الأسباب الأخرى التي أشارت إليها المحاضرة هي أهمية تدخل الدولة (الرشيد) من خلال استراتيجيات وخطط التنمية ذات الأهداف المرحلية، كما

هو الحال في تجربة كوريا، وليس كما هو الحال في تجارب العديد من الدول العربية القائمة على عدم الترابط ما بين الخطط، وعدم وضوح الرؤية طويلة الأجل، والتدخل المفرط في الحياة الاقتصادية، وغياب التدرج في التحرير الاقتصادي بعد التدرج في تأهيل الصناعات الناشئة. وقد أوضحت تجارب العديد من الدول المصنعة حديثاً بأهمية السياسة الصناعية (الوجه الآخر للسياسة التجارية): حماية الصناعات الناشئة على أسس من الكفاءة الاقتصادية (وليس لاعتبارات سياسية وإدارية)، ثم انفتاح تدريجي لضمان نفس الكفاءة في السوق الخارجي، ثم تحرير أوسع للواردات والتجارة الخارجية. وذلك في ظل تسيق ما بين القطاعين العام والخاص.

وأوضحت المحاضرة أهمية "الاتجاه الوظيفي للنمو" والذي يتعامل مع مكونات النمو والتنمية كحزمة متكاملة. بمعنى أن أهداف النمو يجب أن لا تعمل بمنعزل عن الاستخدام الفعال لراس المال البشري (تعليم وتدريب)، وتعزيز الإنتاجية (تطوير تكنولوجي)، وقواعد المنافسة المحلية (ثم الدولية)، والأهم من ذلك أن تعمل كافة هذه المكونات، وغيرها في إطار مؤسسي سليم (استقلال تكنولوجي، وجهاز خدمة مدنية كفوء، وأجهزة محاسبة ومراقبة كفوءة ومحيدة، ونظام قضائي مستقل).

وتطرقت المحاضرة، أيضاً، إلى أن انتهاج أداة الخصخصة لم يكن موفقاً في العديد من التجارب. فالهدف الرئيسي من الخصخصة، كما تشير الأدبيات الاقتصادية، هو توسيع قاعدة الملكية (من خلال مشاركة العاملين والجمهور في تملك أسهم الشركات العامة)، والاتجاه نحو تخفيض الأسعار (من حيث السماح بدخول عدد كبير من المنتجين). إلا أن تجارب البلدان العربية ساهمت في تحويل الاحتكارات الحكومية (العامة) إلى احتكارات خاصة من خلال حصر ملكية الشركات العامة بعدد محدود من المالكين بالقطاع الخاص، وبالتالي محدودية عدد المنتجين، وهو الأمر الذي لم يساهم في تعريض قاعدة الملكية، ولم يساهم في انخفاض الأسعار.

كما أشارت خبرة تجارب التنمية العربية إلى غياب قوانين محاربة الاحتكار ودعم التنافسية (والتي بدأ العمل بها في عدد محدود من الدول مؤخراً). وتستدعي هذه القوانين، بهدف تفعيلها، شروط منها الحياد المطلق للقضاء التجاري، وتواجد عدد من جمعيات المجتمع المدني الخاصة بحماية المستهلك وحرية هذه الجمعيات في إعلان تقاريرها في الصحف وبقية منافذ الإعلام. وفي حالة عدم توفر مثل هذه الشروط فإن قوانين محاربة الاحتكار ستتخذ الصفة الشكلية دون المساهمة الحقيقية في محاربة الاحتكار وتعزيز التنافسية.

وإذا ما أردنا تلخيص أسباب صناعة الفرص التنموية في عدد غير قليل من تجارب الدول العربية فيمكن القول بأن هذه الأسباب تتلخص في عدم توفير الشروط المسبقة للنمو والتنمية: اقتصادياً، وبشرياً، وسياسياً ومؤسسياً. وهو الأمر الذي يساهم في غياب البيئة الملائمة اللازمة للتعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية بكفاءة اقتصادية وسياسية واجتماعية ومؤسسية.

19. ملخص مناقشات المشاركين

أشار الدكتور فخري شهاب إلى أنه في واقع الأمر عندما قرأ عنوان الحلقة النقاشية كان يشكك في حجم وقيمة المحصول العلمي لها، وأنه شخصياً كان يتوقع بأنها سوف تكون تحصيل حاصل، إلا أنه أشاد بالعرض الذي قدمه الدكتور الكواز واصفاً إياه بالبستان الذي يمكن لكل ركن من أركانه أن يفتح مجال واسع للمناقشات ولكن الوقت لن يتسع لتناول جميع النقاط . وفي الحقيقة فإن النتيجة محزنة وليس هذا بمستغرب فإننا نعيش بالفعل في عصر الحزن.

وأضاف الدكتور فخري أن الخلاصة المختصرة من المحاضرة تشير إلى سوء الإدارة الاقتصادية لأصحاب القرار حيث يقررون المسيرة الاقتصادية التي تتناقض أو على الأقل لا تتفق مع السياسات الاقتصادية المرسومة على الورق أو في أذهان الذين وضعوها . وضرب مثلاً بالنظام القضائي والتشريعي وعلاقته بالنمو الاقتصادي حيث يتأثر بهما المناخ الاستثماري ومدى تهيئته لجذب وتشجيع الاستثمارات سواء الأجنبية أو المحلية .

لاحظ الدكتور / فخري ضرورة مراجعة وتنقيح وإعداد مشروعات جديدة للقوانين والتشريعات المعمول بها . وأوصى القائمين على الإصلاح الاقتصادي في الكويت بدراسة القوانين المعمول بها حالياً، مثل قانون الشركات، وقانون الاحتكار، حيث تتسبب هذه القوانين في اختناقات النمو الاقتصادي . وبالتالي تقود نتائج الدراسة بسهولة إلى تكوين الرؤية نحو تحديد نقطة بداية الإصلاح الاقتصادي في الكويت والتي تتمثل في خلق قوانين اقتصادية جديدة .

كما أضاف إلى أنه بالعودة إلى الماضي ليس البعيد ، حينما كان يعمل لدى منظمة الأمم المتحدة، وكانت من أهم مهامها تصدير الخبراء الاقتصاديين للدول المتخلفة. كانت كوريا، في تلك الفترة، ضمن هذه الدول، بالإضافة إلى بقية دول شرق آسيا، وكذلك الدول العربية. إلا أن دول شرق آسيا انتهزت الفرصة وعرفت كيف تعظم الاستفادة من هؤلاء الخبراء على عكس الدول العربية التي لم تستفد من خبراتهم .

أما الأستاذ / ناطق رشدي فقد أشار إلى ظاهرة خطيرة في الدول العربية تستحق تسليط الضوء عليها وأخذها بعين الاعتبار، وهي عدم دقة الإحصاءات الاقتصادية، علاوة على وجود الاقتصاد غير الرسمي في معظم الدول العربية الذي يمثل تقريباً ما نسبته 50% من البيانات الإحصائية. ومن ثم فإن المقارنة الدولية تقود دائماً إلى نتائج متحيزة وفي غير صالح الدول العربية.

كما قسم العوامل المؤثرة في التجربة الاقتصادية التاريخية في الدول العربية إلى: عوامل عسكرية، وعوامل سياسية. حيث كانت هناك دائماً توجهات غربية لتحطيم تجارب التنمية العربية مثل تجربة محمد علي في مصر، وداود باشا في العراق. وكان من أهم أهداف المجتمعات الغربية أن تبقى الدول العربية جزءاً تابعاً للسوق الاستعماري، بحيث تظل توفر لهم المواد الأولية بأسعار زهيدة. وأضاف إلى أن الأوضاع لا تختلف كثيراً فيما بين الدول العربية ودول الشرق الأقصى، وخاصة فيما يتعلق بالفساد وتدني الخدمات المقدمة من الأجهزة الإدارية. حيث يسود ذلك أيضاً في دول الشرق الأقصى. كما يلاحظ أن سوء توزيع الدخل ينتشر وبشدة في تلك البلدان، حيث تتركز الثروات في أيدي الأقلية. مشيراً إلى ظاهرة انتشار الجاليات الصينية في جميع هذه الدول (باستثناء كوريا واليابان)، والتي تبدو أكثر سيطرة وهيمنة على الثروات والمشروعات الاستثمارية والتجارية في تلك الدول. وأضاف، أيضاً، إلى أن الفرد في كوريا تكبد الكثير من التضحيات حتى وصل إلى هذا المستوى من الأداء الاقتصادي، في حين لم يحدث ذلك في الدول العربية.

أما فيما يتعلق باستقلال القضاء، فقد دعا الأستاذ ناطق إلى دراسة القوانين في كل من الفلبين، وفيتنام، وإندونيسيا، وتايلاند، وكذلك كوريا حيث يصل الاحتكار إلى قمة مستواه في تلك الدول. إلا أن الفارق يكمن في تسهيل بناء المؤسسات والوحدات الإنتاجية حيث تم إتاحة التمويل بدون فوائد. أما في الدول العربية، فقد تأثرت كثيراً بالفكر الغربي المتسلط متمثلاً في توصيات السياسات الاقتصادية للمؤسسات الدولية. مشيراً إلى أن تحديد سعر الفائدة، في بعض الدول العربية، يعد نموذج في التأثير بهذا الفكر الغربي حيث يتغير مستوياته وفقاً لمستويات سعر الفائدة المعلن من بنك الاحتياطي الأمريكي. كما اقترح بإجراء المقارنة الدولية فيما بين الدول العربية، ودول أمريكا اللاتينية. حيث يرى أنها سوف تعكس مقارنة واقعية نظراً للتشابه في الهياكل والظروف الاقتصادية.

أفاد الدكتور الكواز بالنسبة لملاحظة عدم دقة الإحصاءات الاقتصادية في الدول العربية، بأنه شخصياً يتفق مع هذه الملاحظة. وأضاف أن هناك نقص واضح في الإحصاءات الاقتصادية العربية حيث تخلو دائماً من العديد من المتغيرات الاقتصادية غير المنشورة. وأن نحو ستون بالمائة من العمالة العربية تعمل في القطاع غير الرسمي، إلا أن الأمر خارج عن إرادة أي باحث اقتصادي.

أما بالنسبة إلى العوامل المؤثرة على التجربة الاقتصادية التاريخية في الدول العربية فهناك مدرستين . المدرسة الأولى ترجع أسباب الفشل إلى عوامل خارجية تتمثل في توجهات الغرب لضرب هذه التجارب ، في حين تركز المدرسة الثانية على الاختلالات الداخلية الناجمة عن سوء الإدارة الاقتصادية وعدم مرونة الأجهزة الحكومية والإدارية وفشل الأسواق وعدم فعالية وكفاءة المؤسسات .. الخ. وتساءل الدكتور الكواز مستبعداً احتمال تأثير السياسات الغربية الموجهة على عدم تفعيل قطاعات التعليم والصحة ، استقلال القضاء والمحاكم التجارية وسرعة البت في المنازعات وتفعيل قوانين منع الاحتكار وكذلك سوء إدارة وتنفيذ برامج سياسات إحلال الواردات التي انتهجت في معظم الدول العربية .

أشار الدكتور جاسم الكمر إلى أنه على الرغم من جودة العرض المقدم إلا أنه لم يشر من قريب أو بعيد عن موضوع النفط . وفي هذا الشأن جاء رد الدكتور الكواز بأنه يقدر أهمية موضوع النفط وآثاره السلبية على اقتصاد الدول العربية النفطية وهو ما يطلق عليه المرض الهولندي -Dutch Disease. ولكن ربما كان من المناسب استعراض تحليل عام ونظرة شمولية عن الأوضاع الاقتصادية في الوطن العربي، وعدم الخوض في التفاصيل التي تخص فئة معينة من الدول العربية .

كما لاحظ الأستاذ ناطق أن مستويات الإنفاق على التعليم في الدول العربية تفوق نظيراتها في دول شرق آسيا، وأن هناك مغالاة في استثمارات التعليم ، إلا أن الفرق الوحيد يكمن في أن التعليم في الدول العربية ركز على جانب العرض بمعنى أنه أفرز خريجين لا يحتاج إليهم سوق العمل ، في حين ركز في دول شرق آسيا على جانب الطلب أي أنه أفرز الاحتياجات الفعلية لسوق العمل . وفي هذا الصدد ، أوضح الدكتور عدنان وديع إلى عدم اتفاهه مطلقاً مع هذا الادعاء الخاص بتجاوز مستويات الإنفاق على التعليم في الدول العربية نظيراتها في دول شرق آسيا. وأكد على تصحيح المعلومة حيث تشير البيانات إلى تراجع نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في الدول العربية من 122 دولار/ للفرد عام 1990 إلى 110 دولار / للفرد عام 2000. وبالتالي يقل عن مستوى المتوسط العالمي . وأضاف أن هذا المعدل كان متماثلاً في كل من مصر، وكوريا، في بداية حقبة التسعينيات، ولكنه نما بمعدلات متسارعة في كوريا حتى بلغ، في عام 2000، أربعة أمثال مستواه في مصر .

وأوضح الدكتور عيسى الغزالي، مدير عام المعهد، إلى أن الإنفاق على التعليم لا يعتبر مؤشراً ذا دلالة علي تطوير التعليم ، وأضاف أن المحتوى العلمي للبرامج التعليمية هو المؤشر الحقيقي مشيراً إلى أن الدول العربية أنفقت الكثير على التسليح ولكنها مُنيت بهزائم متعددة. وأرجع أسباب فشل برامج الخصخصة في قطاع الصحة والتعليم التي تم تنفيذها في الدول العربية إلى عوامل عديدة منها، على سبيل المثال، الفساد والبعث عن الربح الذي لا يقابله إنتاج حقيقي، وغياب الرقابة الحازمة

والحقيقية على المؤسسات التعليمية والصحية ، وعدم وجود أنظمة لرصد وتقييم المخرجات التعليمية. حتى أن أولياء الأمور لا يهتمون بذلك لأنهم يرغبون في حصول أبنائهم على شهادات فقط لتمكنهم من الحصول على راتب شهري مغري.

أكد الدكتور الكواز بأنه شخصياً ليس ضد القطاع الخاص ولكن ضد الآلية التي تتم بها عملية الخصخصة. وأرجع أسباب فشل برامج خصخصة قطاع التعليم في الدول العربية إلى فقدان القطاع الخاص للرؤية والتصور التنموي على الأجل الطويل . وقد ضرب مثال على ذلك حيث أشار إلى تكلفة السنة الدراسية في مدارس القطاع الخاص للتعليم الأجنبي التي تصل إلى ما يعادل نحو (7000) دولار. وهذا يعني أن هناك شريحة كبيرة من المجتمع ليس لديها القدرة على تحمل هذه النفقات . والنتيجة النهائية هي استبعاد شريحة عريضة في المستقبل من المنافسة ودخول سوق العمل. واقترح بأن الحل يكمن في استمرار الدولة في تقديم مستوى مرتفع من التعليم مع ضرورة تغيير النظرة للإنفاق على التعليم لتشمل كل العوامل التي تؤثر إيجابياً في مستوى جودة المحتوى والتنوعية مثل الدورات الخارجية للمعلمين، وتحسين المقررات، والتدريب أثناء التعلم.

اقترح الأستاذ صالح العصفور تعديل اسم الحلقة النقاشية ليصبح كيف أضاعت الدول العربية فرص التنمية وليس هل أضاعت . كما أشار إلى أن الإنفاق الحكومي على التعليم في الدول العربية يأخذ اتجاه نزولي في الآونة الأخيرة نتيجة لاتجاه الحكومات العربية لتقليصه بينما يأخذ الاتفاق الخاص اتجاهاً تصاعدياً .

الهوامش

1 تم الاعتماد بشكل رئيسي في عرض هذا الإطار على: أمين، 2002.

المراجع العربية

الكواز ، أحمد ، محرر ، 2004 ، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي ، المعهد العربي للتخطيط .

المعهد العربي للتخطيط ، 2003 ، تقرير التنافسية العربية .

أمين ، جلال ، 1979 ، المشرق العربي والغرب : بحث في دور المؤشرات الخارجية في تطور النظام الاقتصادي العربي والعلاقات الاقتصادية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .

أمين ، جلال ، 2002 ، كشف الأتعة عن نظريات التنمية الاقتصادية ، دار الهلال ، مصر .

جامعة الدول العربية www.arableagueonline.org

عبدالفضيل ، محمود ، بدون تاريخ ، دراسات في التخطيط ، مع دراسة خاصة لتجربة جمال عبدالناصر ، دار القدس ، بيروت.

عيساوي ، شارل ، (ترجمة صليب بطرس) تاريخ اقتصادي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا ، بدون تاريخ ، مكتبة الوعي العربي ، مصر .

معهد صندوق النقد الدولي ، تحليل وسياسات الاقتصاد الكلي: دراسة تطبيقية عن مصر ، صندوق النقد الدولي ، واشنطن .

المراجع الإنجليزية

Abdel Khalek. G.. 2001. Stabilization and Adjustment in Egypt. Reform or De-industrialization. Edward Elgar. U.K.

Alnasrawi. A.. 1994. The Economy of Iraq: Oil. War. Destruction Development and Prospects. 1950-2010. Greenwood Press. U.S.A.

Chang. Ha-Joon. 2003. Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective. Anthem Press. Lonon.

Chaudhry. K.. 1992. Economic Liberalization in Oil-Exporting Countries. Iraq and Saudi

Arabia. in Harik. I. and D. Sullivan (eds). Privatization and Liberalization in the Middle East. Indiana University Press.

Chenery. H., and M. Ahluwalia. 1974. Redistribution with Growth. Oxford University Press.

Easterly. W.. 2003. National Policies and Economic Growth. Working paper No. 27. Center for Global Development.

Ikram. K.. 1980. Egypt: Economic Management in a Period of Transition. Published for the World Bank. The John Hopkins University Press.

Jiyad. A.. 1995. The Social Balance Sheet of Privatization in the Arab Countries. Paper presented at the Third Conference on Middle Eastern Studies. Joensuu. Finland.

Makdisi. Z., Fattah. and I. Limam. 2000. Determinants of Growth in MENA Countries. Paper presented at a Workshop on Global Development Network Held in Prague. 9-11 June.

Myrdal. G.. 1971. The Challenge of World Poverty: A World Anti-Poverty Program in outline. Vintage Book Edition.

Nabli. M.. 2005. Job, Growth and Governance in the Arab World. Yemen Round table on Growth, Employment & Social Progress. Sana'a, Yemen. 9-10 April.

National Holiday <aneki.com/holidays.html>

Political Risk Services. International Country Risk Guide www.prsgroup.com

Rivilin. P.. 1997. Leadership and the Economy in the Arab World. 1950-1996. Middle East Review of International Affairs Journal. Vol. 1. No. 3. September.

Sasson. J.. 1987. Economic Policy in Iraq: 1932-1950. Frank Cass. London.

The World Bank. 1993. The East Asian Miracle Economic Growth and Public Policy. Oxford University Press. A World Bank Policy Research Report.

The World Bank. Poverty Website www.worldbank.org/poverty

The World Bank. 2001. Poverty Website www.worldbank.org/poverty (Dollar. K., GIGFTP Data Set).

The World Bank. Doing Business. www.doingbusiness.org

The World Bank. 2003. Global Development Finance. CD-ROM

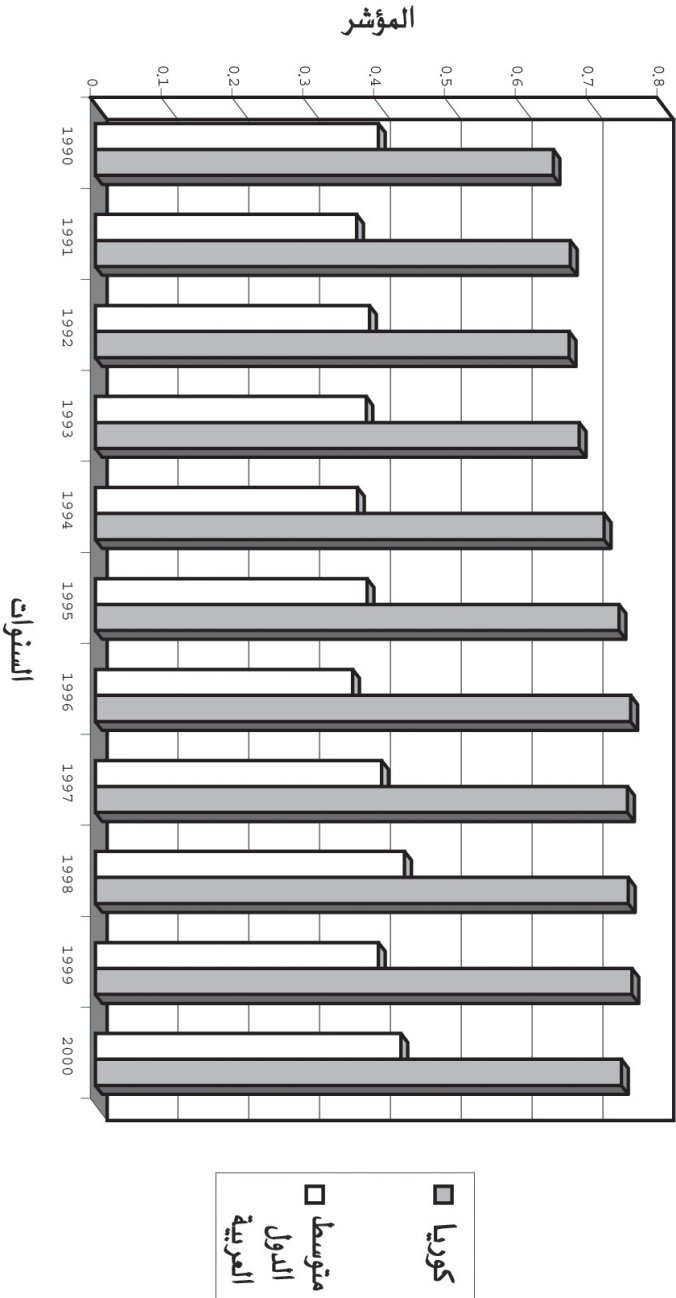
The World Bank. 2005. World Development Indicators. CD-ROM

United Nations Industrial Development Office (UNIDO). 2000. International Yearbook of Industrial Statistics. United Nation. Geneva.

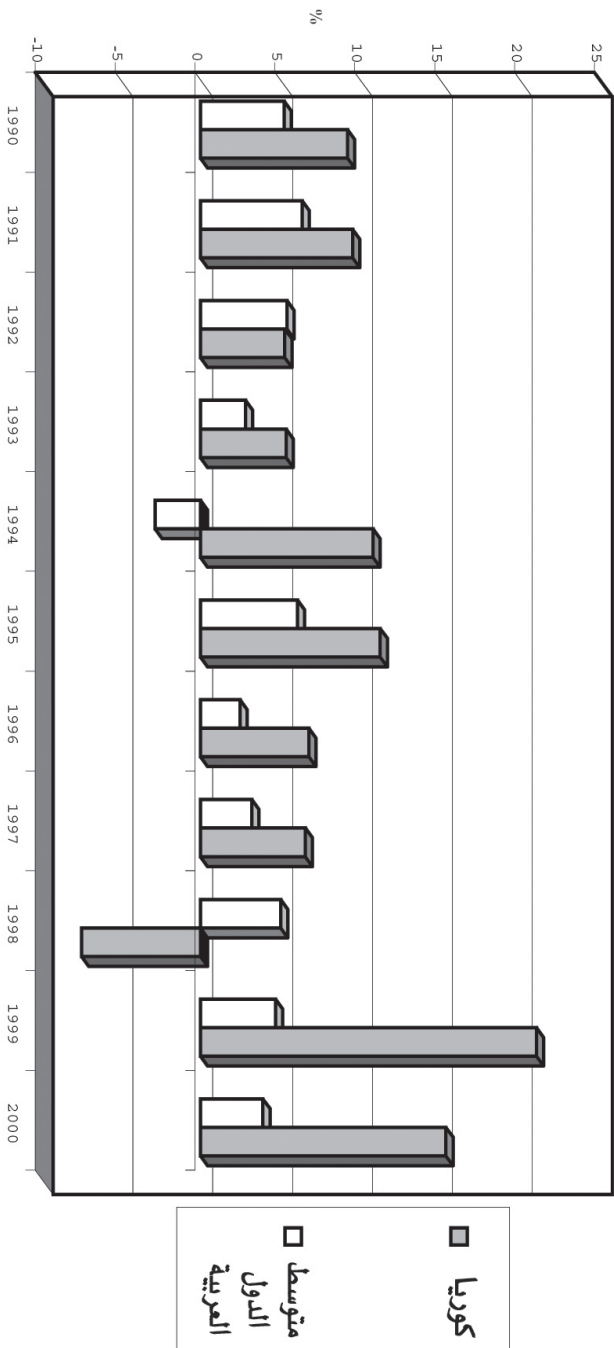
الملحق

مؤشرات مختارة للثفاوت في الأداء الاقتصادي
للبلدان العربية بالمقارنة مع بعض تجارب
بلدان شرق آسيا: فجوات الفرص الضائعة

مؤشر التنافسية

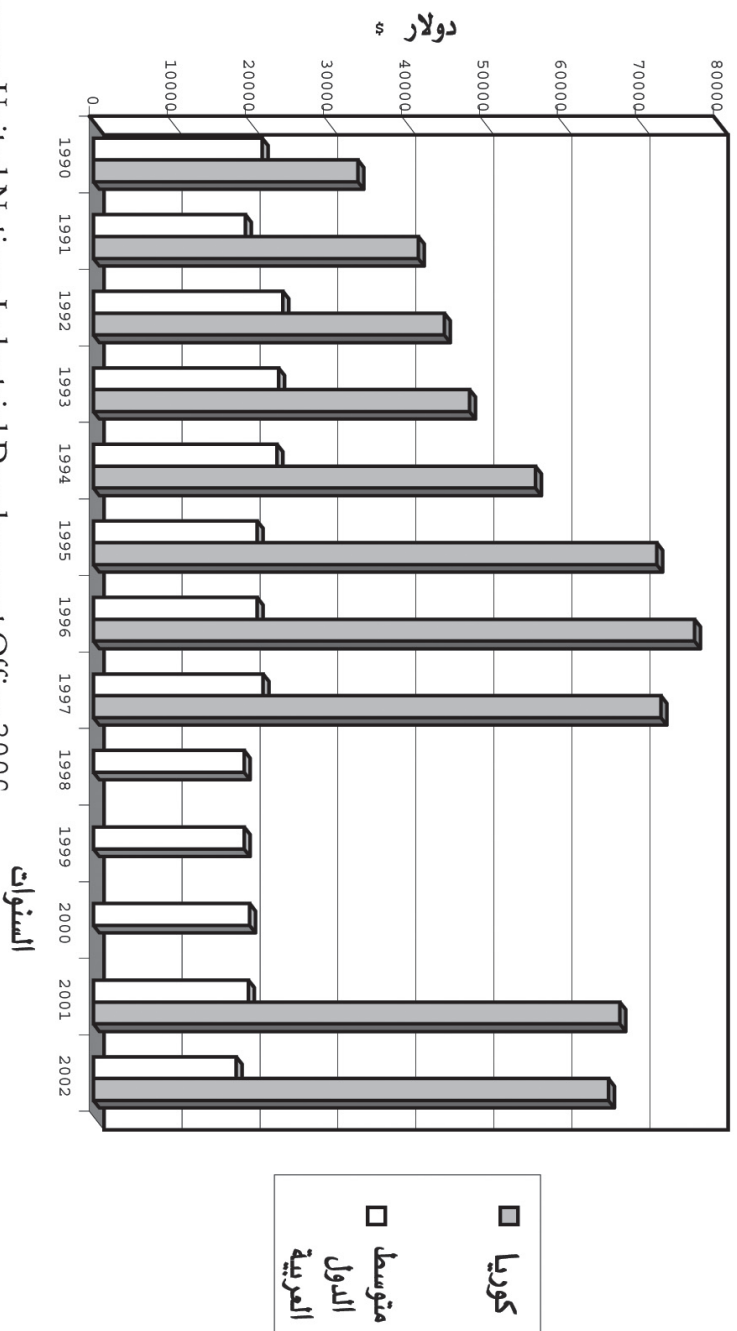


معدل نمو الصناعات التحويلية



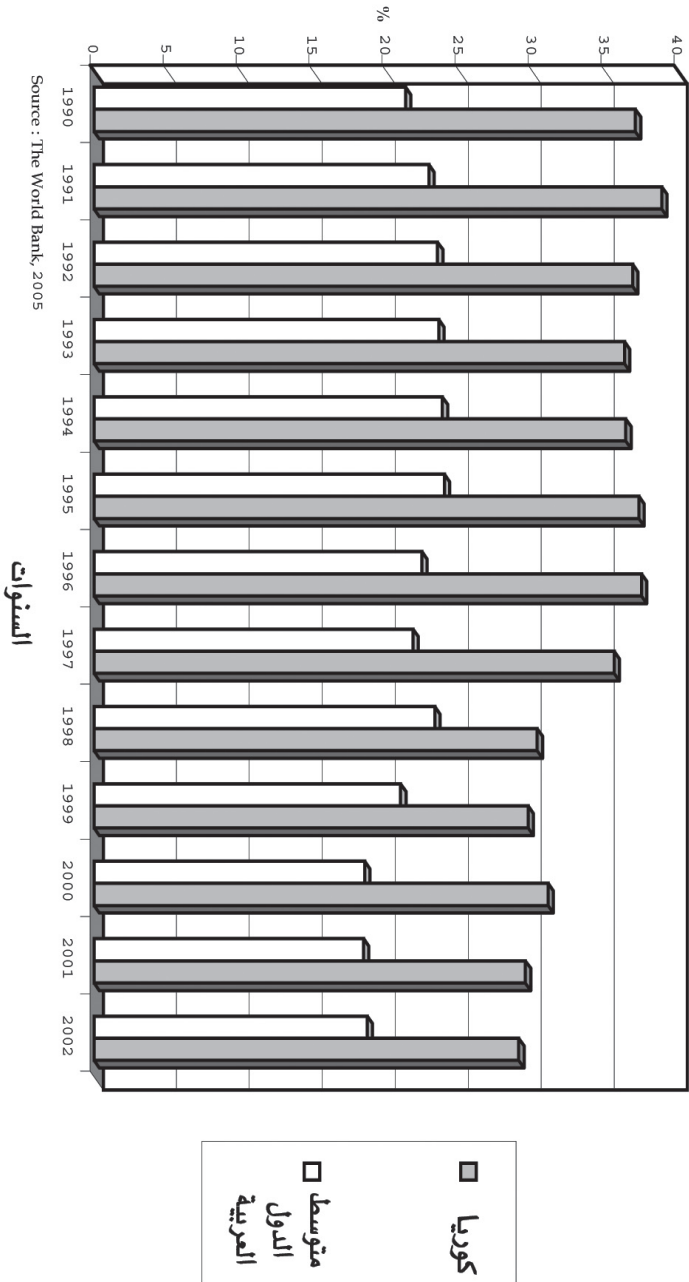
Source : United Nations Industrial Development Office, 2000

أداء خلية العمال في قطاع التصنيع التحويلية (دولار \$)

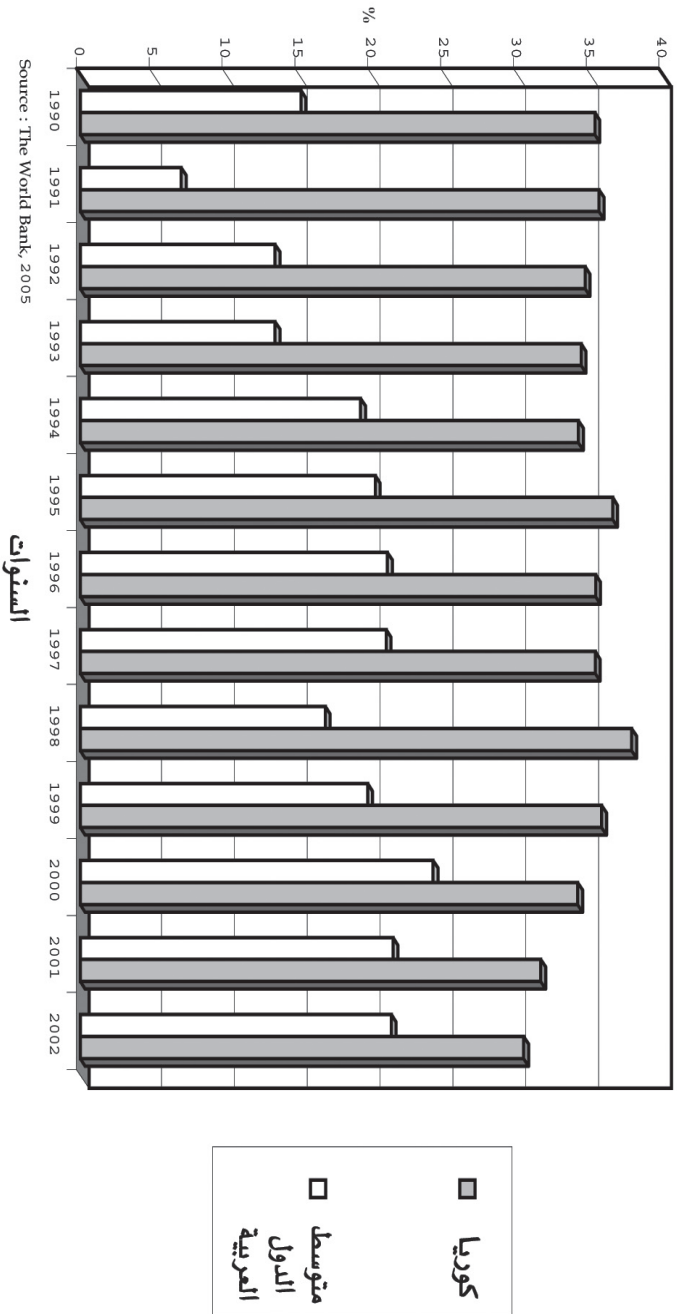


Source : United Nations Industrial Development Office, 2000 C

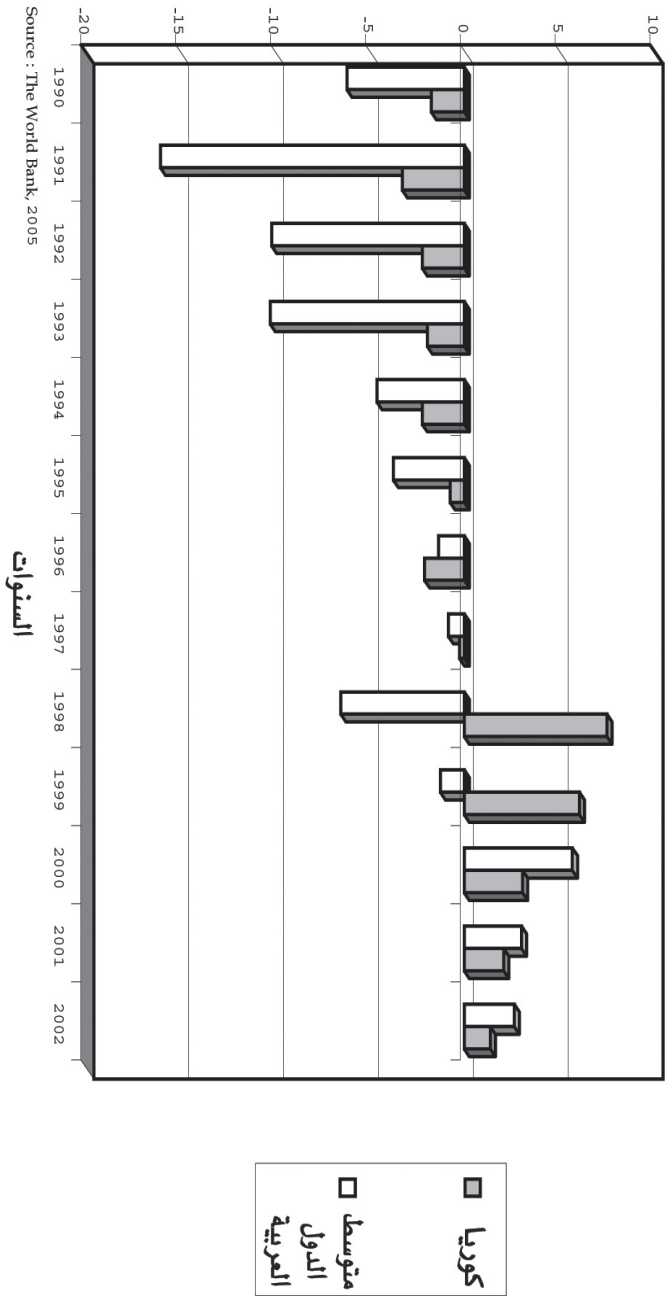
معدل الاستثمار



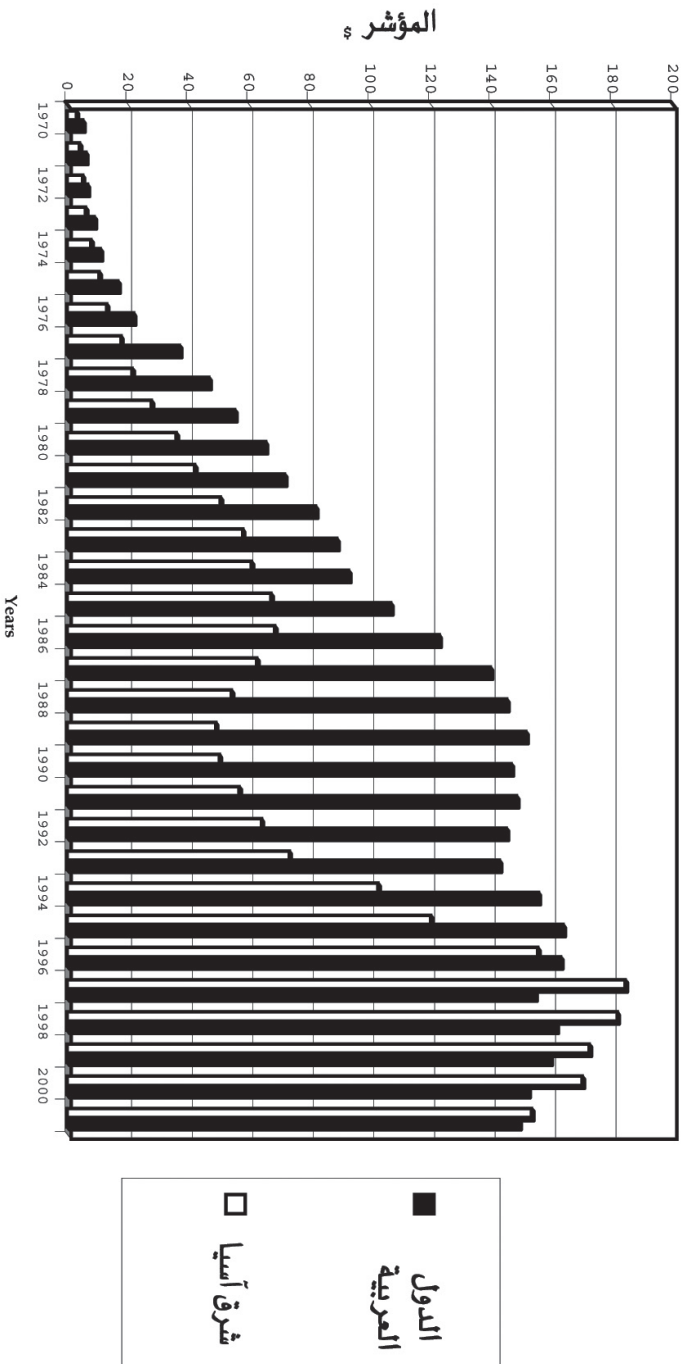
معدل الادخار



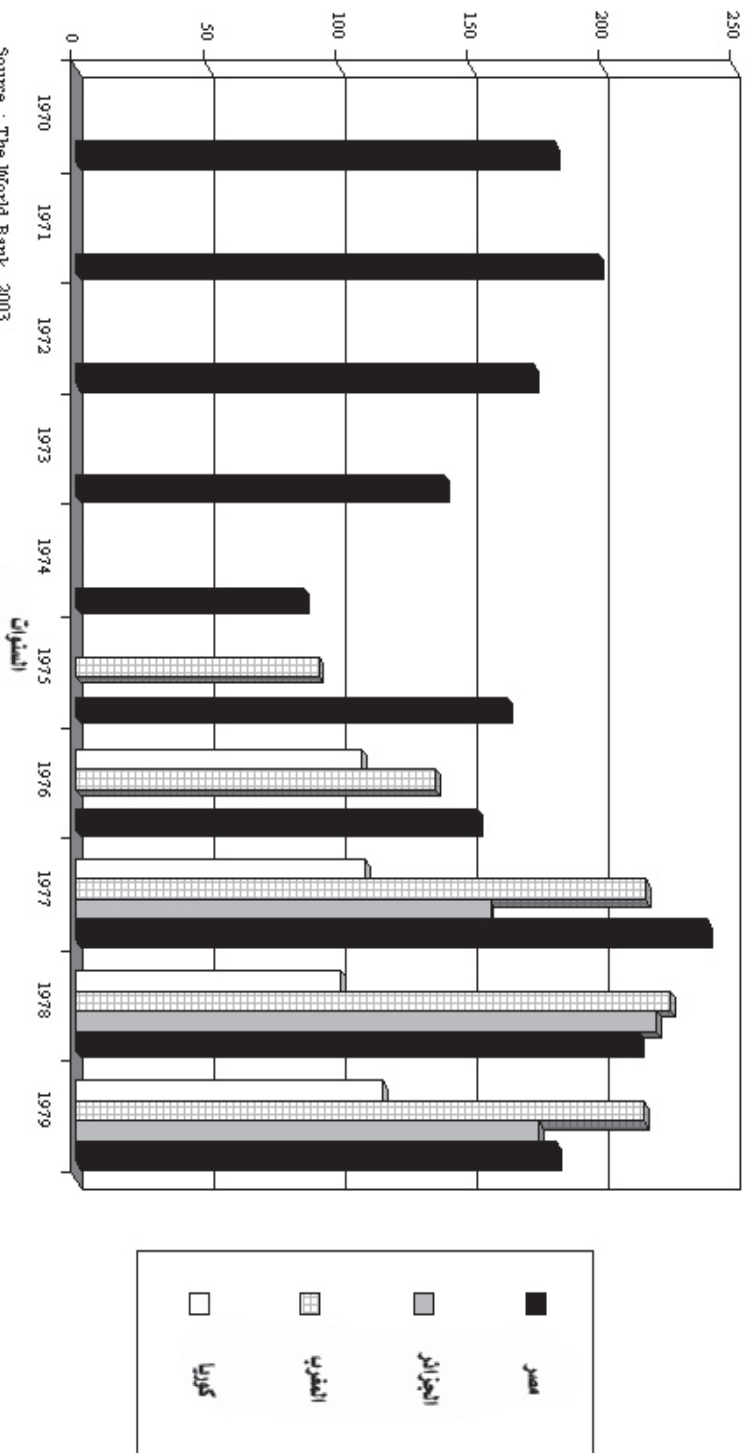
فجوة الادخار / الاستثمار



أجمالي الدين الخارجي (بليون دولار)

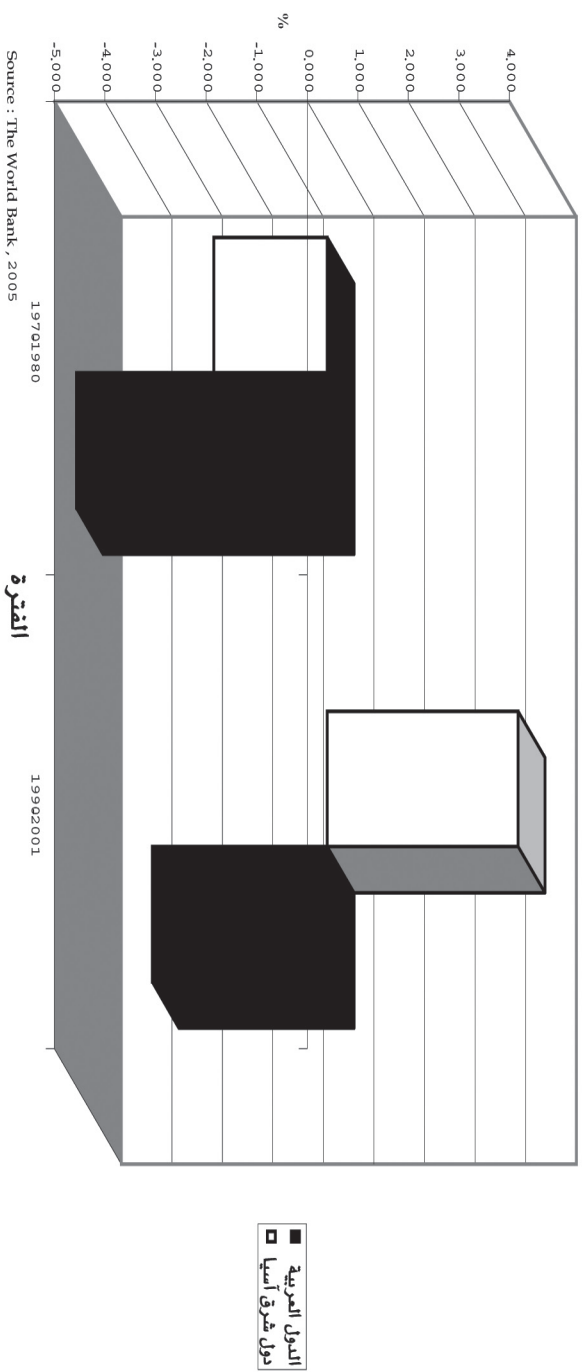


نسبة مجموع الدين الاجارجي / الصادرات

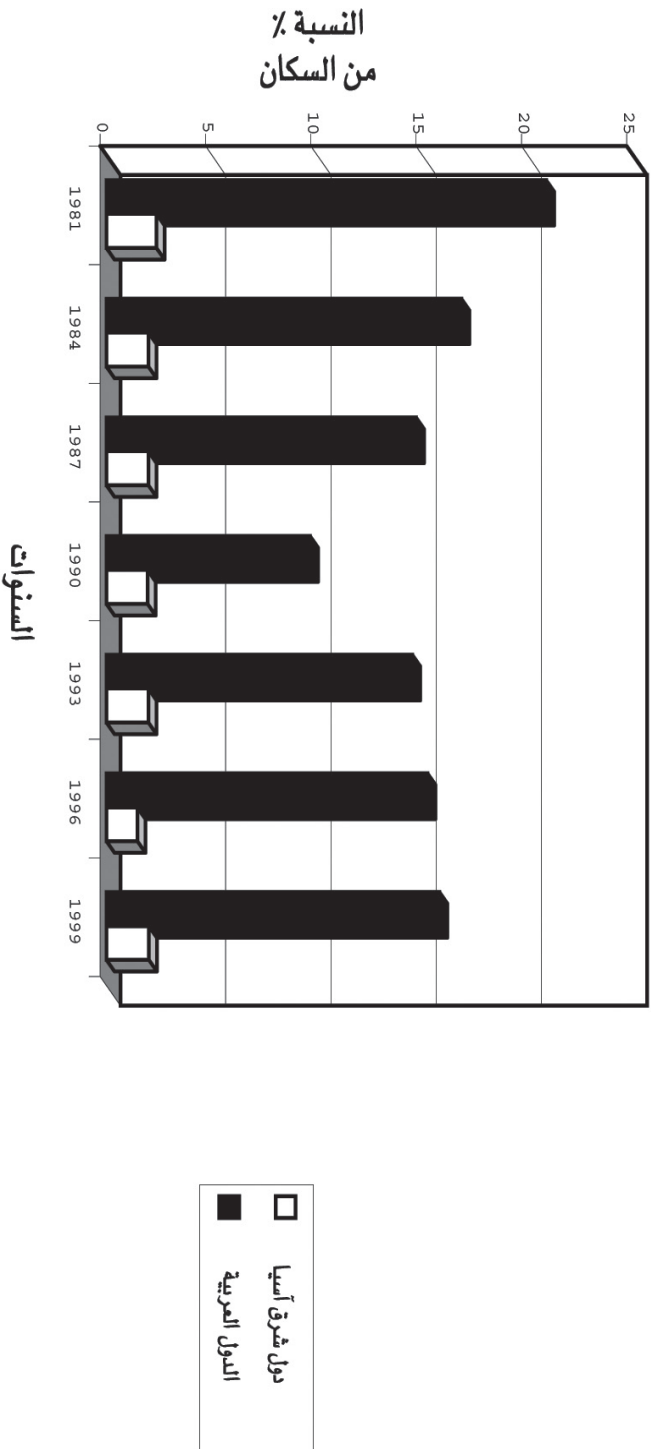


Source : The World Bank, 2003

رصيد الموازنة / نتائج المحلي الإجمالي (%)



نسبة الفقير (% من السكان) : الأقل من 1 دولار / يوم (معادل القوة الشرائية)



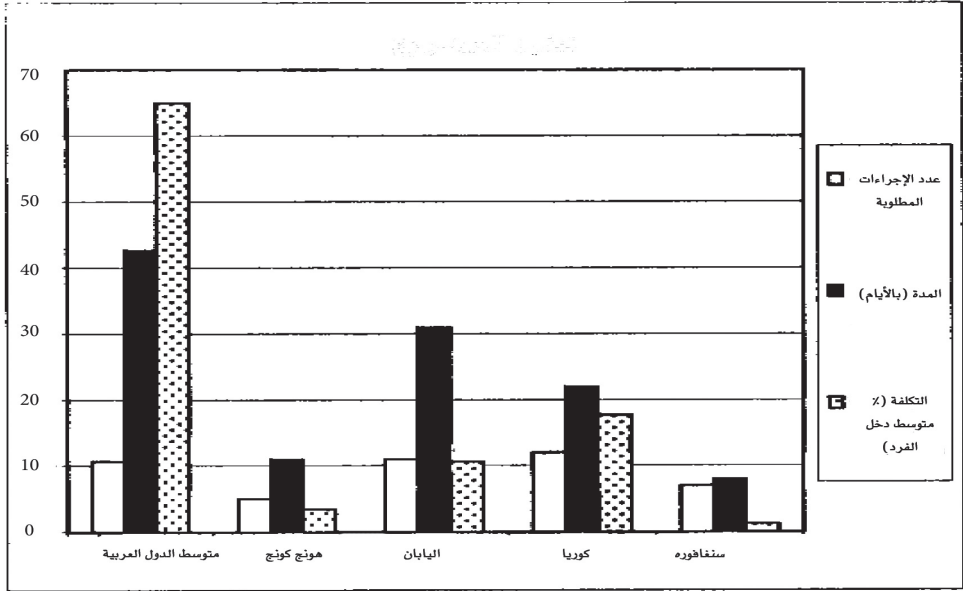
Source : The World Bank , 2005

توزيع الإنفاق في أندونيسيا ومصر

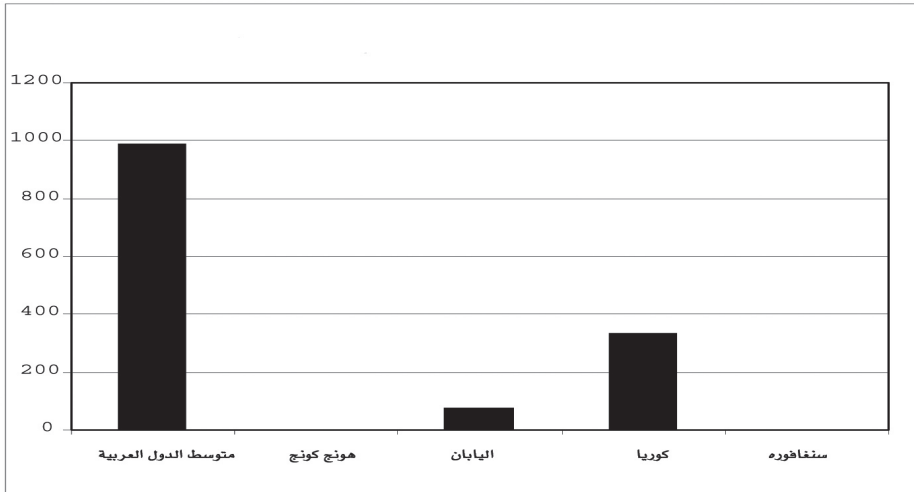
مصر		أندونيسيا		الشرائح
1999	1991	1999	1990	
7.6	8.7	9.0	9.2	أفقر 20 %
11.2	12.5	12.5	12.1	ثاني أفقر 20 %
14.9	16.3	16.2	16.2	ثالث أفقر 20 %
20.6	21.4	21.4	20.6	رابع أفقر 20 %
45.8	41.1	40.9	42.0	أغنى 20 %

Source: The World Bank. 2001

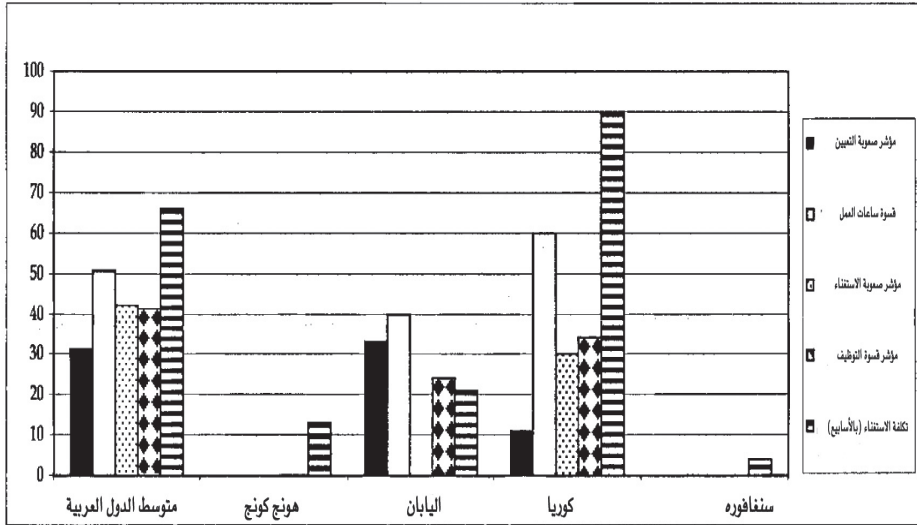
مؤشرات مختارة تنفيذ المشروع



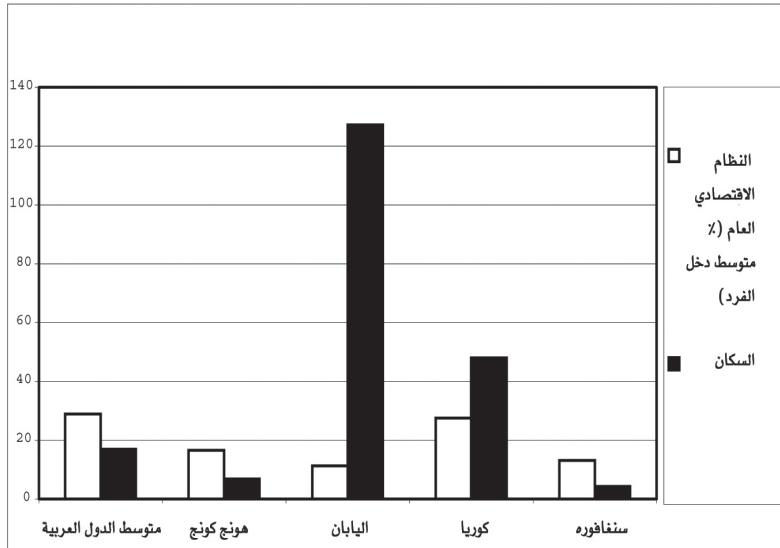
تنفيذ المشروع - أدنى رأس مال مطلوب (متوسط دخل الفرد)



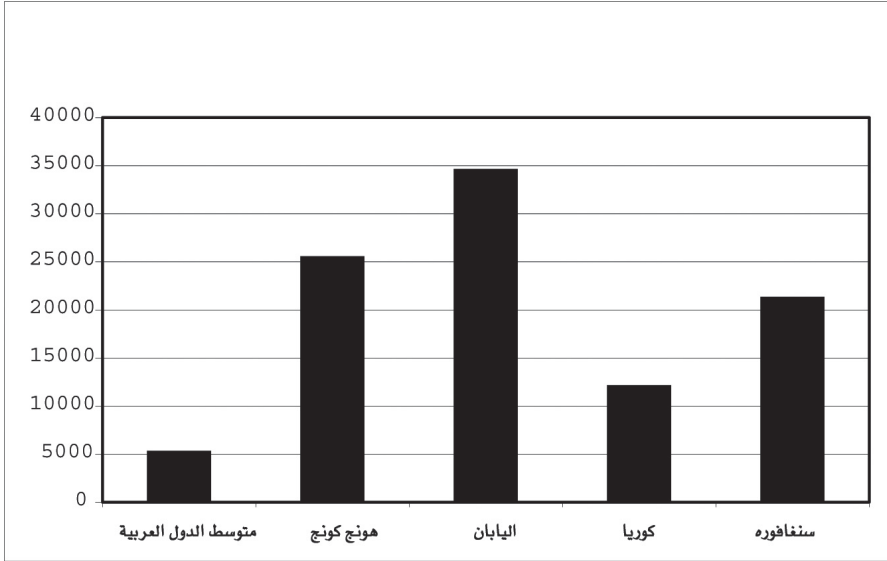
التوظيف والاستغناء عن الأعمال



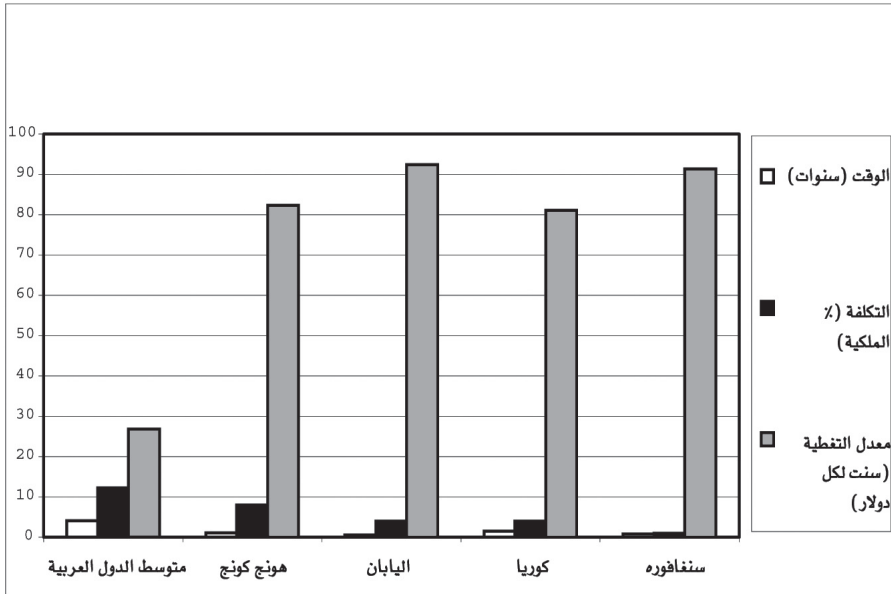
مميزات النظام الاقتصادي



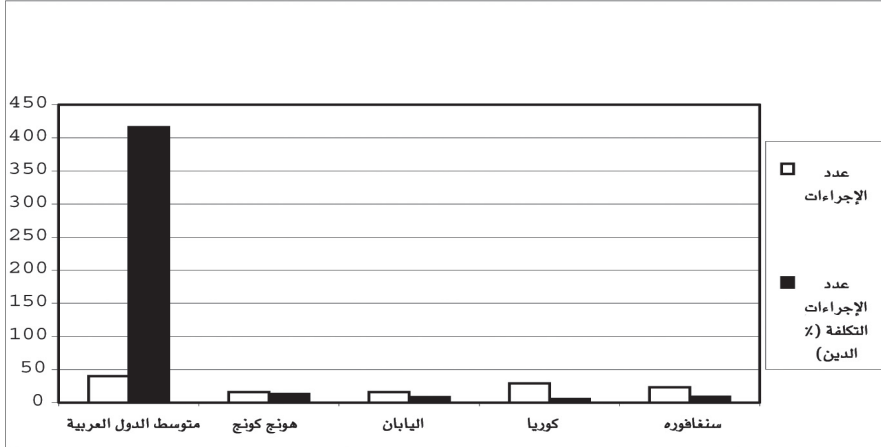
مميزات النظام الاقتصادي - متوسط دخل الفرد



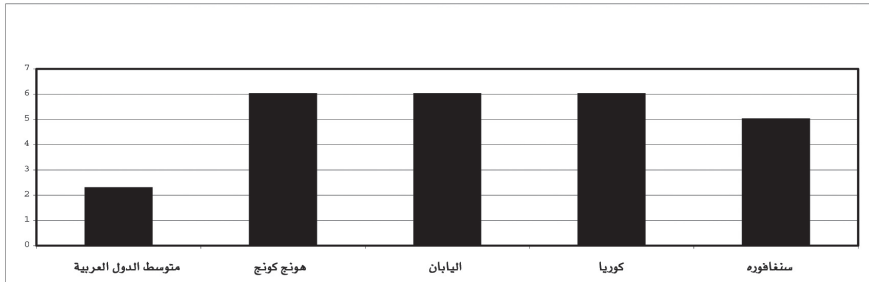
إخلاق المشروع



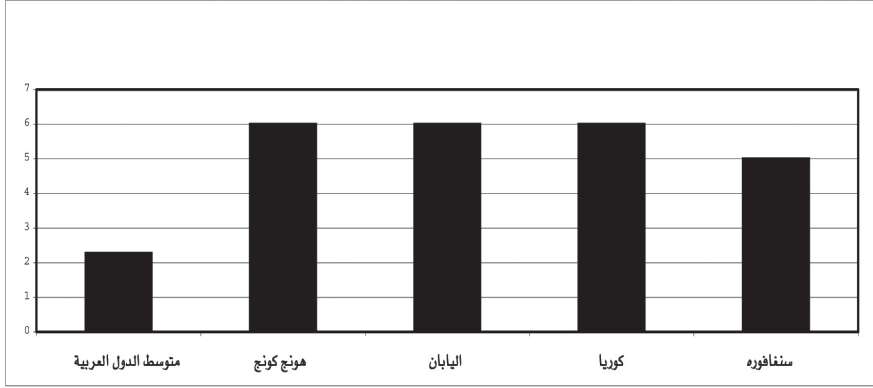
فرض العقود



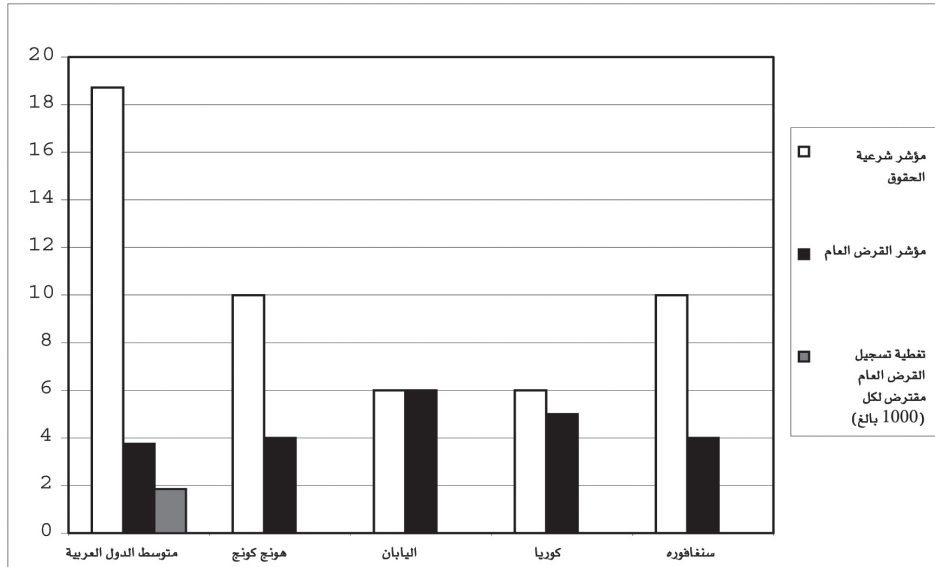
فرض العقود - الوقت (بالأيام)



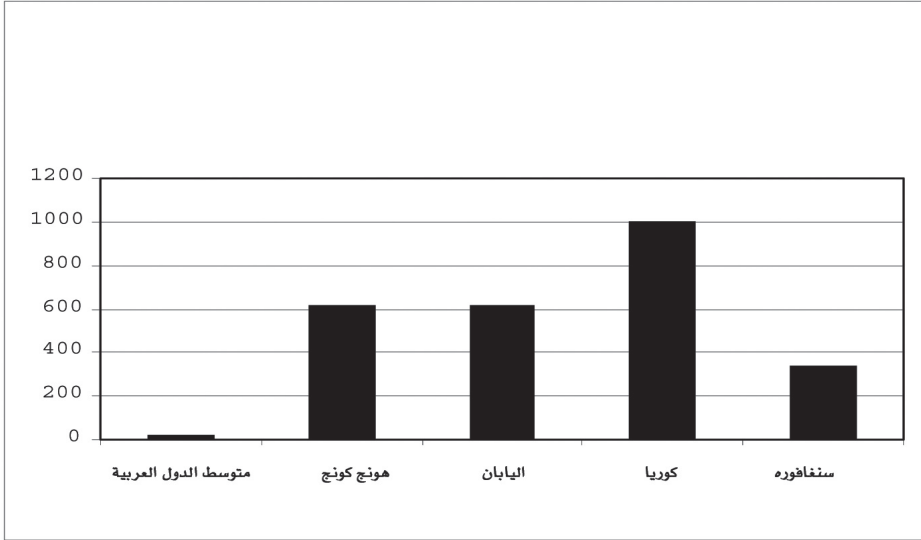
حماية المستثمرين - الرقم القياسي لشفافية المعاملات



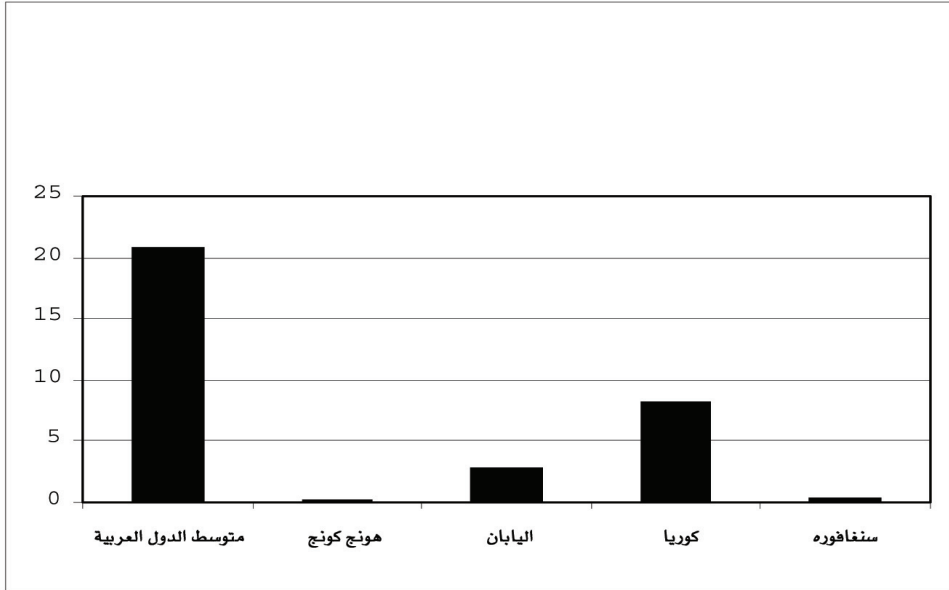
الحصول على القروض



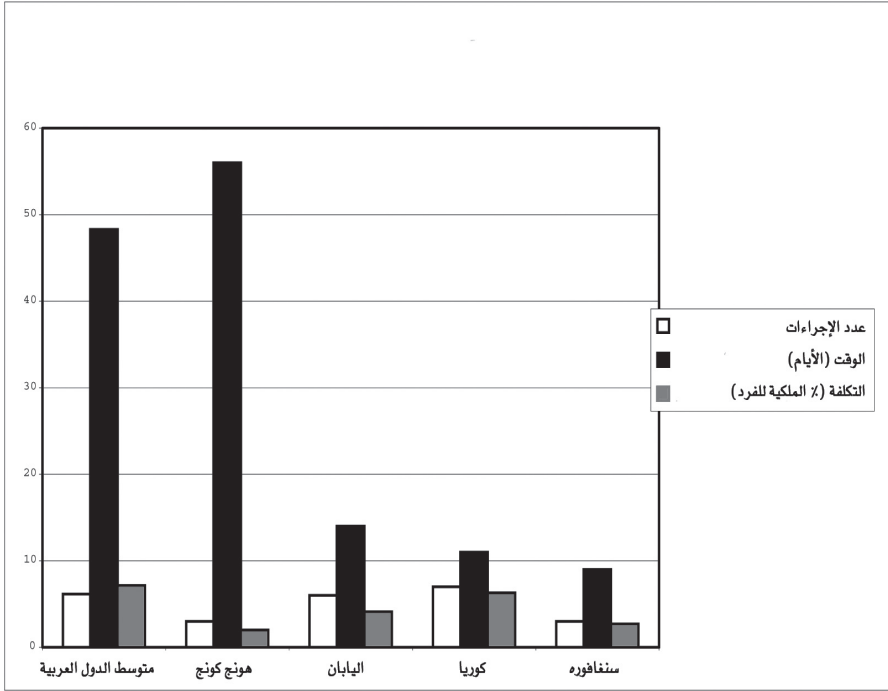
الحصول على القروض تغطية الدوائر الرسمية
الخاصة (مقترض لكل 1000 بالغ)



الحصول على القروض - التكلفة الإضافية
(% متوسط دخل الفرد)



تسجيل الملكية



الهوامش

¹ تم الاعتماد بشكل رئيسي في عرض هذا الإطار على : أمين ، 2002.

صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهاش ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر
- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
اعداد : أ.د. ماجد خشبة ، تحرير : د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير : د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م. جاسم عبد العزيز العمار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د. علي عبد القادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي